

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

شجاعة عبد الحق

بودالي أحمد عبد الرحمان

تحت عنوان:

التقييم المالي للمشاريع كآلية لتحديد جدوى المشروع

دراسة حالة مشروع ممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية
المقاولاتية وكالة تيارت

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

- | | |
|------------------|--|
| أ. ساجي فاطمة | (أستاذ التعليم العالي جامعة ابن خلدون تيارت) رئيسا |
| أ. مسري جيلالي | (أستاذ مساعد-أ-جامعة ابن خلدون تيارت) مشرفا ومقررا |
| أ. زيتوني هوارية | (أستاذ محاضر-ب-جامعة ابن خلدون تيارت) مناقشا |

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى معنى الحب والحياة إلى كل
من كان دماغهما سر نجاحي وحنانهما بلسم جراحي والديا
الكريمين

إلى إخوتي فراح، هاجر، خالدية

إلى جميع الأهل والأحباب وإلى جميع الأصدقاء والزلاء
والزميلات.

بودالي أحمد عبد الرحمان

اهداء

الحمد لله رب العالمين أعطى اللسان وعلم البيان وخلق الإنسان له
الحمد يا من هو للحمد أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا له
عبد. الصلاة والسلام على علم الأعلام إمام كل إمام محمد بن عبد الله وعلى
آله وصحبه وسلم أجمعين.

قال الله تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً"

أهدي عملي إلى أغلى الناس أمي وأبي

إلى من منحتني الحب والأمان وأوصى بها الرحمن "أمي العزيزة" حفظها
الله وانعم عليهما بالسعادة والهناء، أطال الله في عمرها وإلى "أبي" رحمه الله
وجعل قبره روضة من رياض الجنة.

لفظلهما ولكفاحهما، أقدم هذا العمل إلى كل إخوتي فرداً فرداً جعلهم الله
ذخراً لي وإلى كل العائلة والأقارب وكل الأصدقاء والزلاء وأساتذتي
الكرام وكل طلبة إدارة مالية.

شجاعة عبد الحق

شكر وتقدير

اللهم إني أسألك إيماناً دائماً، وقلبا خاشعاً، وعِلماً نافعاً وبقينا صادقاً وديننا قيماً، وأسألك تمام العافية، وأسألك الشكر على العافية، وأسألك الغنى عن الناس يا رب العالمين.

نشكره ونحمده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه للذي خلقنا وشق سمعنا وبصرنا وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بالشكر وتقديراً وعرفاناً للفاضل الأستاذ مسري الجليلي المشرف على رسالتنا على كل ما قدمه من نصح وتوجيه وإرشاد وسعة صدره وصبره الطويل معنا من أجل إثراء هذا العمل، ونسأل الله أن يجزيه خير الجزاء.

كما نتقدم بالشكر والامتنان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

ولا يفوتنا أن نشكر كافة إطارات وعمال وكالة ANADE، وصاحب المشروع على تزويدنا بالمعلومات كما نتمنى له النجاح والتوفيق.

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من بعيد أو قريب.

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الإختصارات والرموز
أ	مقدمة
08	الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية.
10	المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية ودراسة الجدوى.
10	المطلب الأول: ماهية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.
13	المطلب الثاني: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية وأهدافها.
15	المطلب الثالث: ماهية التقييم المالي ومراحله.
18	المبحث الثاني: دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية.
18	المطلب الأول: متطلبات وأساسيات دراسة الجدوى.
20	المطلب الثاني: تصنيفات ومجالات دراسة الجدوى.
21	المطلب الثالث: مراحل دراسة الجدوى.
25	المبحث الثالث: معايير التقييم المالي.
25	المطلب الأول: معايير التقييم المالي في ظل ظروف التأكد التام.
29	المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف عدم التأكد.
31	المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع في ظل المخاطرة.
34	خلاصة الفصل.
35	الفصل الثاني دراسة حالة مشروع ممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت.
36	تمهيد
37	المبحث الأول: لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
37	المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-تيارت.

40	المطلب الثاني: مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة -تيارت واستراتيجياتها.
45	المطلب الثالث: صيغ التمويل والإعانات والامتيازات للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة - تيارت.
49	المبحث لثاني: تقديم المشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة ودراسة جدواه.
49	المطلب الأول: ماهية مشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة.
50	المطلب الثاني: دراسة الجدوى القانونية والبيئية للمشروع.
51	المطلب الثالث: دراسة الجدوى التسويقية، الفنية والاجتماعية للمشروع.
54	المبحث الثالث: دراسة الجدوى المالية لمشروع إنتاج الأسمدة.
54	المطلب الأول: القوائم المالية للمشروع.
61	المطلب الثاني: تقييم مشروع إنتاج الأسمدة المختلفة للاستعمال معايير التقييم.
65	المطلب الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري للمشروع.
68	خلاصة الفصل.
69	الخاتمة
73	المراجع
77	ملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
46	صيغة التمويل الثلاثي	01-02
46	صيغة التمويل الثنائي	02-02
46	صيغة التمويل الذاتي	03-02
47	مدة تسديد القروض	04-02
54	قائمة الاستثمار	05-02
55	مصادر التمويل	06-02
55	اهتلاك القرض البنكي	07-02
56	الميزانية الافتتاحية	08-02
57	الميزانية التقديرية للسنة 1 و2	09-02
58	الميزانية التقديرية للسنة 3 و4	10-02
59	الميزانية التقديرية للسنة 5 و6	11-02
60	الميزانية التقديرية للسنة 7 و8	12-02
61	حساب فترة الاسترداد	13-02
63	حساب صافي القيمة الحالية	14-02
64	حساب معدل العائد الداخلي	15-02
66	نتائج الدراسات	16-02

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
43	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت	01-02

قائمة الإختصارات

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	المعنى
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.
ANADE	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat.
DR	Le Délai de Récupération.
IR	Indice Rentabilité.
TRC	Le Taux de Rendement Comptable.
TRI	Taux de Rentabilité Interne.
VAN	La Valeur Actuelle Nette.

مقدمة

مقدمة

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية مؤخرا مجموعة من التغيرات والتحويلات على أكثر من صعيد احتلت فيها المؤسسات الكبيرة والضخمة مركزا حيويا وفعالا في عملية تنشيط الاستثمار العالمي والمحلي على سواء، الأمر الذي جعل المؤسسات الصغيرة والناشئة تبذل كل جهدها لتواكب هذا التغير، من هنا أصبح من الضروري على المؤسسات أن تغير من استراتيجياتها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتكنولوجية، وهذا لا يكون إلا بإتباع منهج جديد في تسيير وإدارة موارد المؤسسة عن طريق عملية اختيار المشاريع الناجحة، ولأن مستقبل هذه المؤسسات يتوقف على نجاح مشاريعها الاستثمارية وجب إعطاء أهمية كبيرة لموضوع تقييم المشروع الاستثماري المقترح ودراسة جدواه من عدة نواحي وجوانب اقتصادية قبل تنفيذه.

ومن هذا المنطلق استوجب على المؤسسات الاهتمام بموضوع دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية بمختلف مراحلها، تصنيفها وأنظمتها الاقتصادية التي يتم تطبيقها على المشروع الاستثماري المقترح لمعرفة مدى صلاحية المشروع وحساب مختلف المعايير التي يتم الاعتماد عليها في عملية التقييم من أجل اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، ولقد كان لموضوع التقييم المالي للمشاريع مكانة هامة منذ ستينات القرن الماضي بسبب استهدافه لتعظيم العائد الاقتصادي المتوقع للمشروع، وكان الهدف الأساسي لتقييم المشاريع هو تخصيص الموارد المالية، المادية والبشرية الأكثر ربحية.

حيث أن تقييم أي مشروع استثماري يقوم على تقدير العائد المتوقع لهذا المشروع خلال فترة تشغيله، ويستند هذا التقييم على مجموعة من الأساليب الخاصة التي تستخدم على نطاق واسع في الممارسة التطبيقية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية واختيار أنسب المعايير لاتخاذ القرار إما بتنفيذ المشروع أو رفضه ، ولهذا وجب على المؤسسات الصغيرة والناشئة الاهتمام بدراسة الجدوى بصفة دقيقة وباستعمال استراتيجيات حديثة وذلك لتجنب الوقوع في حالة إهدار وسوء استغلال الموارد المادية، المالية والبشرية.

والجزائر كغيرها من الدول جعلت من مساعدة المؤسسات الصغيرة والناشئة هدفا وغاية وجب تطبيقها على أرض الواقع، حيث أنها أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أجل مساعدة هذه المؤسسات، حيث تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم الجهات المساندة لتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والناشئة، ومن أجل ضمان نجاح عملية دراسة الملفات المقدمة لها يتوجب عليها اعتماد سياسة واضحة، يتم فيها تقييم أي مشروع استثماري بناء على تحليل العائد المتوقع خلال فترة تشغيله، مع الأخذ بعين الاعتبار اختيار المعايير المناسبة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

ومشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة هو واحد من المشاريع الاستثمارية التي تؤثر بطريقة إيجابية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث أنه يهدف إلى تحسين خصائص التربة واستصلاح التالفة منها باستعمال تقنيات

مقدمة

الذكاء الاصطناعي، فهو يقوم على تحويل الفضلات العضوية والمنجمية إلى أسمدة تساعد الفلاح في عملية الزراعة، وبدعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يمكن لهذا المشروع تحقيق آفاق كثيرة لعلى أبرزها القضاء على ظاهرة التلوث البيئي.

1_ إشكالية البحث: لا يمكن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد إلا بعد القيام بمجموعة شاملة من الدراسات للحكم على مدى جدوى المشروع الاستثماري المقترح، التي تمثل عمود الأساس لإثبات ربحية ومردودية المشروع، وعلى هذا الأساس فإن إشكالية البحث تكمن في الإجابة على التساؤل التالي:

كيف يكون التقييم المالي للمشاريع آلية من آليات تحديد جدوى المشروع الاستثماري؟

ومن أجل الإلمام بالجوانب المتعلقة بهذه الإشكالية لابد علينا من التطرق إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد المشروع الاستثماري ودراسة الجدوى؟ وما هي الأسس والمراحل التي يجب التطرق إليها في عملية دراسة جدوى المشروع وعملية تقييم المالي للمشاريع؟
- ما هي الآليات المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أجل اتخاذ قرار تمويل المشروع؟

2_ فرضيات البحث: لمعالجة الإشكالية المطروحة في بحثنا هذا انطلقنا من الفرضيات الآتية:

- لا تختلف معايير التقييم المالي للمشروع الاستثماري مهما كانت الظروف؛
- تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في اتخاذ قرار التمويل على دراسة جميع جوانب المشروع الاستثماري المقترح.

3_ أسباب اختيار الموضوع: إن مسألة اتخاذ القرارات الاستثمارية تعتبر من المسائل الهامة التي تتطلب دراسات وأبحاث لمعرفة أسباب حدوث اختلالات وفشل المشروعات والمكانية إيجاد حلول ناجحة لها، لذا فإنه من بين الأسباب التي كانت دافع لاختيار هذا الموضوع هي:

أ_ أسباب ذاتية: نذكر منها ما يلي:

- الميل الشخصي إلى الموضوعات المتعلقة بالاستثمارات وإقامة المشاريع؛
- ارتباط هذا الموضوع ارتباطاً وثيقاً بتخصص إدارة مالية وهو التخصص المدروس؛
- الإحساس بأهمية الموضوع وضرورة الأخذ بمنهجية البحث العلمي لحل الإشكالات التي تواجهنا.

مقدمة

ب _ أسباب موضوعية: وتتمثل فيما يلي:

- الاهتمام الكبير بموضوع الاستثمارات والدور الذي تلعبه دراسات الجدوى في ترشيد، واختيار القرارات الاستثمارية السليمة؛
- باعتبار أن دراسة الجدوى للمشاريع أداة تجنبنا تحمل الخسارة وضياع الموارد، فهي تكشف لنا عن المعايير التي يتم على أساسها تقييم وتمويل المشروع؛
- التعرف على طرق تقييم المشروعات والدراسات التي يتم تناولها والتي تساعد رجال الأعمال والمستثمرين على تفادي مخاطر الوقوع في مشاريع فاشلة وغير مربحة وبالتالي اتخاذ قرار استثماري رشيد؛
- الاهتمام الكبير من طرف الدولة بالمؤسسات الناشئة.

4_ أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الاهتمام المتزايد بالاستثمار وما يلعبه من دور استراتيجي وفعال في تحريك عجلة التنمية في اقتصاد الدولة ككل وتوفير فرص الربحية للمؤسسات الاقتصادية من خلال المشروعات الاستثمارية ومنافعها وصياغة دليل لحاملي المشاريع والهيئات الداعمة للاستثمار لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد أو المفاضلة بين المشروعات ومن ثم اختيار الأفضل منها تجنباً لقرارات خاطئة تؤدي إلى فشل وخسارة المشروع.

5_ أهداف البحث: نسعى من خلال دراستنا هذه في التعرف على طريقة التقييم المالي المعمول بها على أرض الواقع وكذا أهم الخطوات والمراحل التي على أساسها يتم اتخاذ أو تبني القرارات الاستثمارية المناسبة إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه ولهذا سنعرف من خلال هذا البحث عن كل من:

- توضيح ماهية الاستثمار وأهمية اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة؛
- دور دراسة الجدوى ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد؛
- التعرف على أساليب تقييم المشاريع في مختلف الظروف؛
- التعرف على طريقة التقييم المعمول بها في أرض الواقع.

6_ حدود الدراسة: والمتمثلة في الآتي:

- **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على الدور الذي يلعبه التقييم المالي في التأثير على القرارات الاستثمارية وأهميته في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ورشيده؛

مقدمة

• **الحدود الزمنية:** كانت الدراسة لمشروع استثماري ممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حدد الجانب الزمني للموضوع وفق طبيعة الدراسة التطبيقية، وبما أن المشروع جديد في طور الانطلاق فسيتم دراسته في حدود 8 سنوات المقبلة؛

• **الحدود المكانية:** إعطاء نظرة شاملة حول المشروع المراد الاستثمار فيه على مستوى ولاية تيارت.

7_ منهج الدراسة: تحقيقا لهدف البحث، ومن اجل الإجابة عن أسئلته والإلمام والإحاطة بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا، تم الاعتماد في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، باعتبار أن النهج الوصفي التحليلي يساعد على توضيح المفاهيم الأساسية في الدراسة، وتبيان أهميتها وتأثيراتها، ومنهج دراسة حالة مناسبة لتحليل الوثائق والمعلومات الخاصة بالمشروع محل الدراسة التطبيقية.

8_ أدوات الدراسة: وقد شملت مجموعة من الأدوات التي تم الاستعانة بها في إنجاز هذا البحث وهي تتمثل في أدوات أولية وأخرى ثانوية وهي كالتالي:

أ. أدوات أولية: تتمثل فيما يلي :

• المقابلات التي قمنا بها في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وذلك من اجل توجيهنا وترشيدنا إلى المشاريع المراد تدعيمها من اجل القيام بتقييمها وإعطاء لمحة شاملة عنها؛

• المقابلة الشخصية مع صاحب المشروع المراد الاستثمار فيه وذلك من اجل تقديمه لنا لمشروعه وإعطاء فكرة واضحة؛

• الملاحظة والدراسة الميدانية.

ب. أدوات ثانوية: وهي تشتمل على:

• الاستعانة ببعض الكتب التي تتعلق بالموضوع المدروس، بالإضافة إلى المجالات، والملتقيات الدولية، والمواقع الرسمية؛

• استخدامنا مجموعة من رسائل ماجستير والوثائق والمنشورات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

مقدمة

9_ الدراسات السابقة: اعتمدنا في دراستنا على عدة دراسات سابقة تناولت موضوع بحثنا من جوانب مختلفة أهمها:

أ_ دراسة بن شاعة وليد وآخرون، دراسة الجدوى كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة بن زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2019، والتي تمثلت إشكالياتها في: فيما يكمن دور دراسة الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية؟ حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع دراسة الجدوى كأحد الآليات المهمة في نجاح المشاريع الاستثمارية، ومن أهم النتائج المتحصل عليها هي:

- تحتل دراسة الجدوى الاقتصادية مكانة هامة في مراحل بناء المشروع الاستثماري؛
- تساهم الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تضم كافة الجوانب والعوامل المتعلقة بالمشروع.

ب_ سعيد نعيمة، أحمد بوشنافة، دراسة وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية العمومية القطاعية (ميزانية التجهيز)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2017، والتي تمثلت إشكالياتها في: ما هي الآليات الملائمة لطبيعة وخصوصية دراسة الجدوى التمويلية ومتابعتها في مجال المشاريع الاستثمارية العمومية من خلال ميزانية التجهيز التي تلتزم بالمقيدات الإدارية للخدمة العامة؟ والتي تهدف إلى معرفة ما إذا كان هناك تطبيق فعلي لدراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع على مستوى مديرتي التربية والتكوين، وأهم النتائج المتحصل عليها كانت كما يلي:

- كل قرار استثماري يتوقف على طرق اختيار البدائل والمكونات لتقييم الجدوى المالية؛
- الدراسة التمويلية هي أداة لها دور في عملية التقييم ومعرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري.

ج_ نصيرة حمودة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري والتمويلي دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (عنابة)، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2016، التي تضمنت الإشكالية: ما مدى مساهمة دراسة الجدوى في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟ وما واقع إعداد و تطبيق هذه الدراسة بالوكالة؟ وهدفت إلى بيان مدى مساهمة دراسة الجدوى في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل، والوقوف على واقع إعداد و تطبيق دراسة الجدوى على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ومن أهم النتائج المتحصل عليها كانت:

- تساهم دراسة الجدوى إلى حد كبير في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية للوكالة وترشيد القرارات؛

مقدمة

• يحتاج موضوع إعداد دراسات الجدوى إلى العديد من الاختصاصات الفنية والاقتصادية والإدارية والمحاسبية و بمستويات مختلفة، ولم توضح الوكالة مدى توافر هذه الاختصاصات داخل الوكالة عند إعداد الدراسة؛

د_ أما أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة ذات صلة بموضوعنا والتي تعالج موضوع دراسة الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية، إلا أن الاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة التي قمنا بها تكمن في تركيزنا على دور دراسة الجدوى في المساهمة في اتخاذ القرار الاستثماري المبني على الرشد والعقلانية اعتماداً على المراحل التي تمر بها ومجموعة من المعايير المختلفة التي تختلف حسب الظروف المحيطة بالمشروع، وكيفية اتخاذ قرار تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

10_ صعوبات البحث: من الصعوبات التي واجهتنا عند القيام بالبحث هي:

- صعوبة الحصول على الموافقة من طرف الوكالة لإجراء الدراسة التطبيقية؛
- سرية المعلومات المتعلقة بالمشروع الاستثماري؛
- عدم كفاية البيانات والمعلومات اللازم توفرها لإجراء هذه الدراسة.

11_ هيكل البحث: من أجل دراسة هذا الموضوع اعتمدنا على خطة قمنا من خلالها بتقسيم البحث إلى فصلين، فصل نظري والآخر تطبيقي، ويمكن عرضهم كما يلي:

• **الفصل الأول:** تحت عنوان الإطار النظري لدراسة الجدوى وتقييم المشاريع ، ويتضمن ثلاث مباحث الأول يشمل عموميات حول الاستثمار، المشاريع الاستثمارية، دراسة الجدوى والتقييم المالي، أما الثاني فيتضمن مراحل، أسس، تصنيفات ومجالات دراسة الجدوى، في حين أن المبحث الثالث فتطرقنا من خلالها إلى معايير التقييم المالي في ظل ظروف التأكد، عدم التأكد والمخاطرة.

• **الفصل الثاني:** تحت عنوان دراسة حالة مدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، تضمن ثلاث مباحث، تطرقنا في مبحثه الأول إلى دراسة الجدوى تعريف شامل بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وفي المبحث الثاني أوضحنا ماهية المشروع محل الدراسة، أما في المبحث الأخير فتناولنا دراسة الجدوى المشروع من الناحية القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، الاجتماعية والمالية كما أوضحنا كيفية اتخاذنا القرار الاستثماري.

الفصل الأول:

الإطار النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع

المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية ودراسة الجدوى.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

المطلب الثاني: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية وأهدافها.

المطلب الثالث: ماهية التقييم المالي ومراحله.

المبحث الثاني: دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: متطلبات وأساسيات دراسة الجدوى.

المطلب الثاني: تصنيفات ومجالات دراسة الجدوى.

المطلب الثالث: مراحل دراسة الجدوى.

المبحث الثالث: معايير التقييم المالي.

المطلب الأول: معايير التقييم المالي في ظل ظروف التأكد التام.

المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف عدم التأكد.

المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع في ظل المخاطرة.

تمهيد:

تعد المشاريع الاستثمارية معيار النجاح في اقتصاديات الدول فهي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية، مما استوجب على الدول أن تطور مشاريعها الاستثمارية من أجل أن تواكب التغيرات السريعة في العالم الاقتصادي، ولا يكون ذلك إلا باستخدام ما يسمى بدراسات الجدوى قبل تنفيذ المشاريع المراد الاستثمار فيها، وتقييمها من عدة جوانب لكي تتمكن من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، فهي وسيلة يمكن من خلالها تحقيق مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد المادية، المالية والبشرية المتاحة واختبار صلاحيات المشاريع المراد الاستثمار فيها، حيث تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع إحدى الأساليب الفعالة للإدارة الإستراتيجية للمشروعات في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبهدف الإحاطة بماهية دراسات الجدوى والتقييم المالي للمشاريع قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية ودراسة الجدوى.

المبحث الثاني: دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية.

المبحث الثالث: معايير التقييم المالي.

المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية ودراسة الجدوى.

تعتبر دراسة الجدوى والتقييم المالي للمشروعات الاستثمارية من أهم فروع الاقتصاد الإداري واقتصاديات العمل حيث إنها تهدف إلى ترشيد القرار الاستثماري وبمعنى آخر تهتم هاته الدراسات بمدى إنشاء المشروع الاستثماري المقترح قبل تنفيذه بطريقة علمية. إذ أن إقامة المشروعات الاستثمارية أمر لا يتوقف على المستثمر فحسب بل تتعداه لتشمل الاقتصاد الوطني ككل.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

الاستثمار والمشاريع الاستثمارية هي عمليات تهدف إلى تخصيص الموارد والأموال لتحقيق عوائد مستقبلية وزيادة القيمة، كما أنها تعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.

أولاً: ماهية الاستثمار.

تحظى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كونه يمثل العنصر الحيوي والفعال واللازم لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1_ مفهوم الاستثمار: يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها الدخل، الاستهلاك، الادخار والاقتراض. ويمكن تعريف الاستثمار على أنه: التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول وقد تقصر وربطها بأصل أو أكثر من أصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة بقصد الحصول على تدفقات مستقبلية تعوضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛
- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم؛
- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع؛¹

ويمكن تعريفه أيضاً على أنه توظيف الأموال في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الإنتاجية وتجديد وتعويض رأسمال القديم؛²

¹ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار (المالي والحقيقي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط4، 2007، ص:13.

² ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص:11.

في حين أن هنالك من يعرف الاستثمار على أنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر؛¹

من هنا نستنتج أن الاستثمار هو عملية توظيف رأس المال خلال فترة زمنية محددة من أجل تحقيق منفعة مستقبلية في مجالات اجتماعية، ثقافية واقتصادية.

2_ خصائص الاستثمار: يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص نذكر منها:

أ_ **تكاليف الاستثمار:** وهي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

- **التكاليف الاستثمارية:** وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تتفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية، وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيديّة، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل مصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدورات التدريبية؛

- **تكاليف التشغيل:** تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقة المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف لدينا النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور ومصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية؛

ب_ **التدفقات النقدية:** وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار، ولا تحسب هذه التدفقات إلى بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى؛

ج_ **القيمة المتبقية:** يقصد بالقيمة المتبقية قيمة الأصول المكونة للمشروع في نهاية عمره الاقتصادي والتي يمكن بيعها مقابل تدفقات نقدية محصلة، والتي تضاف إلى قيمة إيرادات السنة الأخيرة من عمر المشروع.²

¹ عثمان إبراهيم السيد، **تخطيط وتنفيذ المشروعات**، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، ط2، 1997، ص:35.

² قحطان سيوفي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 1989، ص:303.

د_ مدة حياة المشروع: وهي الفترة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع؛¹

ثانيا : ماهية المشروع الاستثماري.

يعتبر المشروع الاستثماري المحور الرئيسي في بناء الاقتصاد الوطني، فهو يعمل على تحقيق عوائد تتوافق مع عوامل الإنتاج والموارد المستخدمة.

1_ مفهوم المشروع الاستثماري: تعتبر المشاريع الاستثمارية جزء هام ولا يمكن الاستغناء عنه في أي اقتصاد سواء كان محلي أو عالمي كونها تعمل على تحقيق العديد من المقومات المهمة والحيوية في عملية الاستثمار. ويمكن تعريف المشاريع الاستثمارية على أنها:

هي عبارة عن وحدة إنتاجية أو تنظيم تقوم بمزج ودمج عناصر الإنتاج من أجل إنتاج سلعة أو خدمة، ويتمتع بالاستقلال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط القائم من أجله ويظهر هذا الاستقلال في تحمل المشروع للربح أو الخسارة الناتجين عن هذا النشاط؛²

وهو كل كيان مالي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع الحاجات الخاصة والحاجات العامة خلال فترة معينة؛³

كما تم تعريفه على أنه اقتراح يتضمن التضحية بإشباع مؤكد في الوقت الحاضر في سبيل إشباع آخر يتوقع الحصول عليه مستقبلا؛⁴

¹ _ منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الريبة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2013، ص:21.

² _ عبد الله حسين جوهر، إدارة المشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2011، ص:19.

³ _ عاطف وليم اندراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات (الأطروحات. الأسس، القواعد والمعايير)، دار الفكر الجامعي، مصر، ب ط، 2007، ص:8.

⁴ _ زهية حوري، سحنون محمد، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة المنتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص:07.

مما سبق يمكن القول أن المشروع الاستثماري هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة أو العمليات المالية المستقلة التي تقوم بها الجهات المختصة من خلال استثمار مبالغ مالية معينة، لغاية تحقيق الأرباح وإنتاج السلع المتنوعة لإشباع الحاجات وتحقيق الغايات.

2_ خصائص المشاريع الاستثمارية: يتميز كل مشروع بمجموعة من الخصائص تميزه عن أنشطة المشاريع الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- **الغرض:** يعتبر تحديد الغرض أو الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق وبداية لأي مشروع استثماري؛
- **دورة الحياة:** يعتبر المشروع بمثابة كائن عضوي له دورة حياة حيث تبدأ ببطء ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل إلى الذروة ثم تتخفف حتى تنتهي عند اكتمال المشروع؛
- **الانفرادية:** يتميز كل مشروع بخصائص فريدة ومختلفة تميزه عن باقي المشاريع الأخرى؛
- **الصراع:** يواجه أي مشروع مواقف تتميز بالصراع، ومن هذه المواقف هو تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة وكذلك تعدد الأطراف المهمة به؛
- **التداخلات:** يواجه كل مشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق، التمويل، التصنيع، ومن جهة أخرى نشوء علاقات ترابط و تداخل مع مشاريع أخرى.¹

المطلب الثاني: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية وأهدافها.

تقتضي عملية التنمية الاقتصادية الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية، ومن أجل اختيار المشروع الناجح يجب إجراء دراسات الجدوى قبل الشروع في تنفيذ المشروع، وكلما كانت الدراسة شاملة كلما كانت القرارات أكثر دقة.

أولاً: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية.

حاز موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية على أهمية بالغة لكل الدول كجزء من اهتماماتها في ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

¹ أوسرير منور وآخرون، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 5، العدد 7، 2009، ص: 331.

حيث يمكن تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية على أنها:

عبارة عن تلك الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية أو من نوع الدراسات التفصيلية أو الفنية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة، البديل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة؛¹

كما يقصد بدراسة الجدوى بأنها سلسلة من الدراسات التي تقوم على افتراضات معينة وأهداف محددة، تؤدي إلى اتخاذ الموقف النهائي بقبول أو رفض المشروع وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير التي تنطلق من مبدأ التكلفة بغية التعرف على قدرة المشروع في بلوغ الأهداف المنشئ من أجله؛²

كما أنها عرفت على أنها أداة عملية وليست عشوائية تستخدم لترشيد الاستثمارات الجديدة أو تقييم قرارات سبق ذكرها في الماضي أو المفاضلة بين بدائل متعددة، ذلك على أساس فني، مالي، اقتصادي وبيئي في ضوء معطيات محددة تتعلق بموقع المشروع وتكاليف تشغيله، إدارته، نمط التكنولوجيا ومهارات بشرية متعددة؛³

مما سبق يمكن تعريف دراسة الجدوى على أنها مجموعة الدراسات الفنية، المالية، الاقتصادية والبيئية لكافة المشروعات المقترحة من أجل اختيار البديل الأفضل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة وترشيد القرار الاستثماري.

ثانياً: أهداف دراسة الجدوى.

تحقق دراسة الجدوى الاقتصادية جملة من الأهداف الرئيسية للمشروع الاقتصادي أو صاحبه ويمكن أن تتعدى إلى البيئة الخارجية، ونذكر البعض منها فيما يلي:

- تعظيم الثروة من خلال تعظيم الربح، وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال تعظيم القيمة السوقية والعائد الاجتماعي؛

¹ _ كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2005، ص 40.

² _ يحي أبو الفتوح، دراسات جدوى المشروعات، طباعة كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، ب ط، 1999، ص: 10.

³ _ أحمد تميم، دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمان، دار المستقبل، بورسعيد، مصر، ب ط، 1996، ص: 14.

- المساعدة في الوصول لأفضل تخصيص للموارد المادية أو الطبيعية، والتي تتصف بالندرة النسبية خاصة في الدول النامية، مما يؤدي إلى ترشيد القرار الاستثماري؛
- اختيار المشاريع التي تحقق للمجتمع، لصحاب المشروع وللدولة أعلى منفعة؛
- إتاحة الفرص لاختيار المشاريع التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخل؛
- اختيار المشاريع التي تساعد على حل المشاكل الاقتصادية والبيئية.¹

المطلب الثالث: ماهية التقييم المالي ومراحله.

تتضمن عملية التقييم المالي تحليل العوائد المالية المتوقعة وتقدير المخاطر المرتبطة بالاستثمار، يتم فيه استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات لتقييم الأداء المالي لأي كيان.

أولاً: مفهوم التقييم المالي.

تقوم عملية التقييم المالي للمشاريع على تحقيق مستوى معين من التوافق بين أهداف المشروعات المقترحة وبين الإمكانيات المادية، البشرية، الفنية والاقتصادية المتاحة، ويمكن تعريف التقييم المالي للمشاريع على أنه:

تقييم المشروع هو تقييم المشروع قبل التنفيذ بهدف اتخاذ قرار تنفيذ المشروع. وتستهدف عملية تقييم المشروعات مراجعة دراسة الجدوى ومؤشراتها المالية والفنية، والاقتصادية، والتنظيمية، وعادة ما تكون الجهة التي تقوم بتقييم المشاريع إما المستثمرين أو الجهة الممولة للمشروع مثل البنوك، أو جهات أخرى مثل الحكومة التي ستنفذ المشروع؛²

كما يمكن تعريف عملية التقييم على أنه اختيار مشروع من المشاريع المقترحة وذلك على أساس معايير مختلفة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في إطار الظروف المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية وعليه فإن عملية تقييم المشاريع تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد البشرية والمادية عن طريق:

- تقييم المشاريع القائمة وإقامة مشاريع جديدة؛
- تقييم إنتاج أنواع معينة من السلع؛
- تقييم أساليب الإنتاج وذلك حسب الأسلوب المناسب؛
- تقييم المشاريع استناداً إلى الأهداف المحددة لكل مشروع؛

¹ _ فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، المجلد 48، العدد 4، 2011، ص-ص: 190-191.

² _ محفوظ جودة وآخرون ، تحليل و تقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، ط 2، 2010، ص: 15.

- تقييم المواقع البديلة للمشروع المقترح، وبين الأحجام المختلفة له؛
- التقييم بين البدائل التكنولوجية؛
- قياس صافي المنافع للمشروع المقترح وعلى وفق المعايير المالية الاقتصادية كأساس لقبوله أو رفضه؛
- ترتيب المشاريع البديلة والمفاضلة والاختيار فيما بينها طبقاً لمبدأ الأولوية، بمعنى أنه طبقاً لمفهوم وتقييم المشروع فإنه لا يمكن قبول أي قرار استثماري إلا بعد أن يمر بعملية التقييم.¹
- كما يعرف على أنه عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، التي تضمن تحقيق الأهداف المحددة استناداً إلى أسس علمية؛²
- مما سبق يمكن القول بأن عملية التقييم المالي للمشاريع هو عملية تحليل وتقدير شامل للمشروع المقترح قبل تنفيذه، بهدف اتخاذ القرار الاستثماري، ويسعى التقييم المالي للمشاريع إلى دراسة المؤشرات المالية، الفنية، والهندسية.

ثانياً: خطوات عملية التقييم.

- من أجل نجاح عملية التقييم يجب إتباع خطوات واضحة لضمان السير الحسن للعملية، وتتمثل خطوات تقييم المشروع الاستثماري فيما يلي:
- تحديد البدائل التي يمكن اختيار أحدها لحل المشكلة، ولابد من مراعاة الدقة في استخدام معايير اختبار الكفاءة؛
 - تحديد مختلف الظروف التي يمكن أن يسود أحدهما مستقبلاً، والتعبير عن هذه الظروف بمؤشرات ، وفيما يتعلق بالظروف فهما كظروف التأكد، عدم التأكد والمخاطرة؛
 - تحديد معيار مناسب للمفاضلة بين البدائل يعكس معظم الأهداف المراد تحقيقها؛
 - صياغة النموذج، ويقصد بذلك التعبير عن العلاقة بين بدائل القرار والظروف من ناحية، ومعايير المفاضلة من ناحية أخرى؛

¹ بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت بني صاف (S.CI.BS)، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص بحوث عمليات وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص:51.

² موفق بن عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص:215.

- حساب قيم العناصر المكونة لمصفوفة الناتج الذي يعبر عنه بمقياس أو أكثر، وعموما فإن أي مقياس يكون مناسباً من وجهة نظر متخذ القرار يجب استخدامه؛
- عرض مصفوفة الناتج على متخذ القرار لتساعده في المفاضلة بين البدائل.¹

¹ _ سفيان فنيط، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربة شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص-ص: 6-7.

المبحث الثاني: دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية.

التخطيط لأي مشروع اقتصادي يعد من أهم الخطوات التي تحقق نجاح المشروع، إذ يضمن التخطيط السليم للمشروع نجاحه وفعاليته، وكذلك العائد المالي الجيد المتوقع للمشروع، ولذلك قبل البدء في عملية تنفيذ المشروع لابد من عمل دراسة جدوى له، ومن هذا المنطلق فإن دراسة الجدوى يجب أن تقوم على أساسيات ومتطلبات وجب أخذها بعين الاعتبار، لمعرفة فيما إذا كانت فكرة المشروع مجدية أم لا، وهل يمكن تطبيقه، ولابد أن تمر دراسة الجدوى بمراحل عدة لتحديد لنا مصير المشروع من القبول أو الرفض.

المطلب الأول: متطلبات وأساسيات دراسة الجدوى.

إن دراسة الجدوى لها أثر بالغ في تجسيد الأفكار الاستثمارية والاستثمارات القائمة بذاتها، فهي تستند على بعض المتطلبات لابد من توفرها والتي سوف نتطرق لها في هذا المطلب.

أولاً: متطلبات دراسة الجدوى.

ترتكز دراسة الجدوى على عدد من الشروط أهمها:¹

- توفر مجموعة من المتخصصين والخبراء في العديد من المجالات يكونون ذوي دراية عالية وخبرة بمثل هذه الدراسات؛
- توفر الخبرة التكنولوجية والفنية الواسعة لمجموعة الخبراء القائمين على الدراسة؛
- توفر كافة البيانات والمعلومات الوثيقة ذات الصلة بالأهداف الرئيسية للمشاريع سواء من قريب أو من بعيد؛
- معرفة كل التفاصيل المتعلقة بالعناصر الضرورية لتنفيذ وتشغيل المشروع (الموارد)، ومدى توفرها وإمكانية الحصول عليها من الأسواق المحلية أو من الأسواق الخارجية؛
- الإلمام الكافي بالسياسة الاقتصادية وما تتضمنه من سياسات، مثل السياسة المالية على المستوى المحلي والدولي؛
- الدراسة الكاملة لمختلف المشاريع المماثلة التي تمت على المستوى المحلي وكافة المستويات في الدول الأخرى خاصة في ظل العولمة؛
- الإلمام بكافة القوانين المرتبطة بالاستثمار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

¹ يحيى عبد الغني أبو الفتوح، **أسس وإجراءات دراسات الجدوى المشروعات**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2003، ص:33.

ثانيا: أساسيات دراسة الجدوى.

لا بد أن تتوفر في دراسة الجدوى أساسيات وشروط ضرورية للحفاظ على فعالية الدراسة، وعدم احترام هذه الشروط ينعكس سلبا على الدراسة ونتائجها كما يتعين على كل دارس لجدوى المشروعات أن يكون ملما بمجموعة من الأساسيات المتمثلة خاصة في:¹

1_الإلمام بالتوجه الإستراتيجي: بمعنى توافر المرونة في الإستراتيجية الأساسية للمشروع، والقدرة على التكيف لمواجهة التغيرات والمخاطر في عالم الأعمال، ولا يتأتى ذلك إلا بالاختيار السليم للاستثمارات القادرة على تحقيق الأهداف، وعلى إمكانية الاستمرار في بيئة غير مستقرة، وإدراك أسباب التغيرات الحادثة في المجتمع والعمل على تطوير المهارات اللازمة للبقاء في تلك البيئة؛

2_ المعرفة التامة بنطاق المشروع: ويعني ضرورة تحديد نطاق المشروع تحديدا دقيقا، وهذا حتى تتمكن من وضع التقديرات الخاصة بتكاليف المشروع، ويشمل تحديد نطاق المشروع جميع الأنشطة المقرر تنفيذها في موقع المنشأة، والأنشطة والعمليات المساعدة المتعلقة بالإنتاج والعمليات الخاصة بمعالجة المخلفات وآثار التلوث، وكذا الأنشطة المتعلقة بنقل وتخزين المدخلات والمخرجات بكافة أشكالها خارج الموقع؛

3_ الاختيار بين البدائل والتحقق منها: تتعدد البدائل المتاحة أمام القائمين على دراسة الجدوى، فهناك بدائل تتعلق باختيار التكنولوجيا، وبدائل تتعلق بالمعدات وأخرى بالطاقة الإنتاجية وموقع المشروع والتمويل وغيرها، وأمام هذا التعدد في البدائل تقوم دراسة الجدوى ببحثها واختيار أنسبها مع تقديم المبررات؛

4_ الحصول على البيانات اللازم وجودها: يعتبر عامل الوقت والتكلفة أحد العوامل المحددة لنوعية البيانات المعتمدة في دراسة الجدوى، لهذا يجب توخي الدقة والسلامة في هذه البيانات، وذكر مصادر جمعها بغرض التحقق منها والرجوع إليها كلما تطلب الأمر ذلك.

¹ _ تمجدين نور الدين، دراسة الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالية العلمية، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد7، العدد7، 2009، ص:209.

المطلب الثاني: تصنيفات ومجالات دراسة الجدوى.

تقوم دراسة الجدوى بتقييم نجاح المشروع المقترح، حيث أنها تعكس من خلال مجالاتها وتصنيفاتها جانب من جوانب الدراسة.

أولاً: تصنيفات دراسة الجدوى.

تعتبر تصنيفات الجدوى مجموعة من الاعتبارات التي تستخدم لتقييم مدى جدوى المشروع الاستثماري المقترح، وتشمل هذه التصنيفات على مجموعة من العوامل المختلفة التي يتم تقييمها وتحليلها وتتمثل تصنيفات الجدوى فيما يلي:

1_ التصنيف الوظيفي: والذي يميز بين دراسة المشروعات وفقاً لاختلاف طبيعة ونوعية الدراسة، فإذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب فنية وهندسية تسمى بدراسة الجدوى الفنية والهندسية، وإذا كانت تتعلق بجوانب تسويقية تسمى بدراسة الجدوى التسويقية، أما إذا كانت تتعلق بجوانب مالية تسمى بدراسة الجدوى المالية... الخ؛

2_ التصنيف النفعي: والذي يميز دراسة الجدوى وفقاً لاختلاف طبيعة المنفعة المستمدة منها، فإذا كانت دراسة الجدوى تهدف على تحقيق أقصى حجم من الأرباح الخاصة تسمى بدراسة الجدوى الخاصة، أما إذا كانت دراسة الجدوى تهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الربحية القومية تسمى بدراسة الجدوى القومية؛

3_ التصنيف التحليلي: والذي يميز بين دراسة الجدوى وفقاً لاختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة، حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية (التي تمثل دراسة تمهيدية استكشافية للفرص الاستثمارية، والتي يمكن من خلالها التوصل على اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً)، ودراسة الجدوى التفصيلية التي تكون امتداداً لدراسة الجدوى المبدئية، وتشمل العديد من الدراسات متعلقة بالجوانب التسويقية، الفنية، المالية، الاجتماعية، القانونية والبيئية، والتي تكون أكثر عمقاً وتفصيلاً.¹

ثانياً: مجالات دراسة الجدوى.

إن دراسة الجدوى تطبق في عدة مجالات تطبيقية مختلفة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

1_ دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة: وهذا المجال هو الأكثر شيوعاً وأهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد؛

¹ نصيرة حمودة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري والتمويلي دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (عناية)، **محلة دفاتر يوادكس**، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2016، ص - ص: 317-316.

2_ دراسات الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة: وتسمى بالتوسعات الاستثمارية حيث مجال لدراسة الجدوى يكون في حالة المشروع القائم بالفعل، ولكن لأسباب كثيرة يتم توسع الاستثماري في المشروع بإضافة فرع جديد في منطقة جغرافية أخرى وينطبق ذلك على إنشاء فرع مثلاً لإحدى البنوك القائمة، وقد يكون التوسع الاستثماري من خلال السعي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم مثلاً من خلال شراء آلات إضافية جديدة، لمواجهة تزايد الطلب المحتمل على منتجات المشروع القائم وفي كل هذه الحالات يحتاج التوسع الاستثماري إلى إجراء دراسة جدوى اقتصادية لاتخاذ قرار استثماري الرشيد في كل حالة؛

3_ دراسات جدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد: وتتم تلك الدراسات عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد الانتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة وتظهر الحاجة هنا إلى أداة تسمح بالاختيار البديل بين أنواع من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والمتوقعة والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل، هذا القرار يعتبر من القرارات الإستراتيجية التي يجب دراسة جدواها بعناية ودقة؛

4_ دراسة الجدوى للتطور التكنولوجي: ازدادت أهمية مجال التطور التكنولوجي في الوقت الحالي نظراً للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وهي الثورة الصناعية الثالثة، ومع التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتزايد المنافسة مما يدفع الشركات إلى المزيد من البحث والتطور مع الأخذ بعين الاعتبار أنه هناك دائماً مفاضلة بين نوعين من التكنولوجيا إما تكنولوجيا كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال.¹

المطلب الثالث: مراحل دراسة الجدوى.

تمر عملية دراسة الجدوى بمراحل مهمة في إطار عملية دراسة واتخاذ القرارات الاستثمارية، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1_ مرحلة تشخيص الفكرة: تبدأ عملية اتخاذ القرار من وجود فكرة استثمارية لدى المستثمر، وهذه الفكرة تبدأ بفرصة استثمارية في مجال استثماري معين، ومن ثم إذا كانت هذه الفكرة ذات أثار اقتصادية قابلة للتنفيذ على ضوء المعطيات التي يتم جمعها، فيلجأ المشروع عندها لعمل دراسة مبدئية ميدانية.²

2_ مرحلة دراسة الجدوى المبدئية (التمهيدية): غالباً ما يطلق عليها دراسات ما قبل الاستثمار بحيث تهدف إلى توضيح الهدف الرئيسي من إقامة المشروع وإعطاء فكرة أولية عن مستلزماته المادية والمالية والبشرية وكذلك التخمين الأولي عن المردودات الاقتصادية والمنافع المتوقعة منه مقابل الاستثمارات اللازمة له. وتسعى هذه الدراسة إلى المساعدة في اتخاذ القرار المناسب بشأن المضي بدراسة المشروع وتبرير النفقات التي ستصرف على إعداد دراسة الجدوى التفصيلية له.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2003، ص:126.

² نعيم نمر داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية، عمان، الأردن، ب ط، 2011، ص:33.

3_ مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية: تضم هذه الدراسة مجموعة من الدراسات يتم فيها جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها، وكذلك يتم فيها دراستها وفحصها وتقييمها بهدف معرفة جدوى الاستثمار فيها، ومدى إمكانية نجاحها واستمرارها ونموها ومن ثم خروجها إلى حيز التنفيذ، وتتمثل فيما يلي:

أ_ دراسة الجدوى القانونية: تحدد دراسة الجدوى القانونية الإطار والشكل القانوني للمشروع الاستثماري ومنه معرفة درجة تأثير القوانين والتشريعات على أداء المشروعات وما يترتب عليها من آثار إيجابية وعلى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة، وكذلك معرفة حجم الإعفاءات والامتيازات الضريبية التي يمكن أن تمنحها الدولة للمشروعات المقترحة وذلك في إطار تشجيع في هذا المجال؛

ب_ دراسة الجدوى البيئية: ويقصد بها دراسة التأثير المتبادل بين المشاريع الاستثمارية لبرامج التنمية والبيئة بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان، كما أنها تعد درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئة من خلال مراعاة الحمولة البيئية في إطار الخطة الإنمائية المقترحة من المنظور الآني والمستقبلي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، على المستوى المحلي والإقليمي والعالمية؛

ج_ دراسة الجدوى التسويقية: تحتل الدراسة التسويقية مكانة جد هامة ومتميزة في دراسة الجدوى التفصيلية، لأنه لا يمكن تصور إنشاء مشروع لا يعرف صاحبه أن إنتاجه سيجد من يشتريه أم لا، ومن هم المنافسين في سوق البيع، وما هي الكمية المطلوبة من السلع التي سوف ينتجها المشروع، وكم عدد المشترين ومواصفاتهم، وما هو السعر المستعدين لدفعه وبصفة عامة إن الدراسة التسويقية تسمح لنا بالوصول إلى:

- التحديد الدقيق لدى إمكانية تسويق إنتاج المشروع المقترح؛
- الوصف المحدد والدقيق للسوق الحالي والمحتمل للسلعة؛
- تحديد إنتاج السلعة أو الخدمة موضوع الدراسة؛
- تقدير كمية السلعة الممكن عرضها؛
- تحديد كذلك الكمية الممكن طلبها على السلعة.

د_ دراسة الجدوى الفنية والهندسة: تهتم هذه الدراسة بالاختيار بين المواقع وبين طرق الإنتاج وبين العروض المختلفة للألات من الأسواق والأنواع المختلفة لتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة، ويتم اختيار البديل المناسب من بين هذه البدائل في ضوء إمكانيات وأهداف المشروع، بحيث تركز على التخطيط وإعداد البطاقات الإنتاجية لبناء المشروع، على أساس ما تم الحصول عليه من خلال دراسات الجدوى التسويقية، من تحديد حجم الإنتاج، الطاقات المتاحة، الموقع المناسب للمشروع، أسلوب الإنتاج، تحديد الاحتياجات للإنتاج، توفير البيانات اللازمة لتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية؛

و_ دراسة الجدوى الاجتماعية: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم الآثار الناجمة عن تنفيذ هذا المشروع على المجتمع ككل وذلك من خلال معرفة أثره على التوظيف، الدخل القومي، ميزان المدفوعات... الخ¹.

هـ_ دراسة الجدوى المالية: تركز دراسة الجدوى المالية على تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع الاستثماري والتي تبين مدى قدرته على مواجهة الاحتياجات المالية وتحقيق الربح المطلوب، بحيث تسعى إلى التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة، بحيث تقوم على إعداد التقديرات عن إيرادات المشروع والتكاليف الاستثمارية وكذا تكاليف التشغيل خلال العمر الإنتاجي للمشروع؛

4_ مرحلة التقرير النهائي: يشكل التقرير النهائي في دراسات جدوى المشروع الذي تقدمه عملية الدراسة، ويجب أن يعد هذا التقرير بشكل مهني وعملي، وبشكل عام نتعرض فيما يلي القواعد الناظمة لتقرير دراسات الجدوى وتمثل في:

أ_ تنظيم القرار: حيث يجب ألا يزيد عدد الصفحات التقرير عن 30 صفحة، ويدعم التقرير بمجموعة من الملاحق في مجلد منفصل وتكون صياغته في شكل يجعل غير المتخصص قادرا على فهم المشروع؛

ب_ العناصر الرئيسية للتقرير: ويشمل على:

- الملخص والنتائج: يتكون هذا الجزء من صفتين إلى ثلاث صفحات، ويتضمن ملخص لأهم النقاط، النتائج الرئيسية والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة؛
- المقدمة: تتضمن المقدمة معلومات أساسية حول المشروع، حيث يذكر فيها فكرة المشروع وأهميته؛
- مبررات اختيار الموضوع: يتم فيها ذكر أسباب اختيار المشروع المدروس وأهم الغايات المتطلع لها من دراسة المشروع؛
- منطقة المشروع: وصف كامل للمنطقة التي سيقام فيها المشروع؛
- مصادر المدخلات التي يحتاجها المشروع: وتشمل جميع مصادر الدخل للمشروع من إيرادات وعوائد؛
- المشروع: يعطي هذا الجزء فكرة مختصرة عن الأهداف المشروع وموقعه، حجمه، مكوناته وأي خصائص أخرى لها أهمية للمشروع؛
- الجوانب الفنية للمشروع: تشمل جميع اللوازم الفنية للمشروع من معدات إنتاجية، أيدي عاملة ومواد أساسية؛

¹ _ بن شاعة وليد وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المندي للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة بن زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد3، العدد2، 2019، ص -ص: 135-137.

- مصادر التمويل وشروط الاقتراض: وتتمثل في الجهات التي تمول المشروع ليقوم بالمهام المنشئ من أجلها بغية تحقيق الأهداف المسطرة من طرف صاحب المشروع، بالإضافة إلى شروط التي يضعها البنك لقبول القرض من أجل تمويل المشروع.
 - الدراسة المالية للمشروع: تتم فيها دراسة المشروع من الناحية المالية عن طريق دراسة القوائم المالية الخاصة بالمشروع ومعرفة مدى ربحية المشروع باستعمال المعايير اللازمة.
- ج_ مراحل تنفيذ المشروع وجدولة الإنفاق: تتمثل فيما يلي:

- 1_ تقديرات التكاليف: وتضم كل من التكاليف الاستثمارية، التكاليف الجارية واحتياطي الطوارئ في حدود 10% - 15%؛
 - 2_ الخطة التمويلية للمشروع في شكل جدول؛
 - 3_ الأثر البيئي للمشروع؛
 - 4_ إنتاج المشروع والأسواق؛
- د_ المنافع والعوائد من المشروع: وهي المنافع الاقتصادية والمنافع الاجتماعية؛
- هـ_ التوصيات: تقدم التوصيات النهائية في دراسة الجدوى اعتماداً على الدراسة والبحث الذي تم إنجازه، وتتضمن هذه التوصيات الأساس المنطقي والنتائج التي تدعمها تلك التوصيات.¹

¹ _ علي يوسف، منذر مرهج، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى، دار الجامعة الافتراضية السورية للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ب ط، 2018، ص-ص: 173-175.

المبحث الثالث: معايير التقييم المالي.

ترتبط عملية تنفيذ وتجسيد أي مشروع بعملية تقييمه كمرحلة أولية تضمن حسن الاختيار للمشروع الاستثماري الذي يحقق الهدف الذي سطر من أجله. إذ أن عملية التقييم المالي للمشاريع تهدف إلى تحديد قيمة المؤسسة ومعرفة أدائها المالي وقدرتها على الوفاء بديونها وهنا يأتي دور معايير التقييم المالي والتي تعتمد على المعلومات التاريخية التي من خلالها يتم التعرف على جدوى المشروع الاستثماري المقترح في ظل ظروف التأكد، عدم التأكد والمخاطرة.

المطلب الأول: معايير التقييم المالي في ظل ظروف التأكد التام.

يقصد بظروف التأكد توفر كافة المعلومات عن البدائل المقترحة (المعلومات المعطاة)، تلك المعلومات التي تسمح بإجراء المفاضلة بينها، وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل، وتتحصر المهمة هنا باختيار المعيار المناسب للهدف المحدد من إقامة المشروع المقترح، ويتم الاعتماد في ذلك على استخدام بعض الأساليب والصيغ الرياضية، الإحصائية والمحاسبية،

أولاً: معايير التقييم غير المخصصة.

تتميز معايير التقييم غير المخصصة بأنها معايير تقليدية تهمل القيمة الزمنية للنقود، وتتمثل في معيار فترة الاسترداد ومعيار معدل العائد المحاسبي.

1_ معيار فترة الاسترداد DR*: تمثل الفترة الزمنية اللازم استغراقها لكي يتساوى فيها صافي التدفقات النقدية السنوية مع الاستثمارات المبدئية كتدفقات خارجية في شكل تكاليف استثمارية.¹

وتتمحور دلالة معيار فترة الاسترداد حول تفضيل المشروع الاستثماري الذي يسترد أمواله في فترة أقصر من المشروعات الاستثمارية الأخرى، ويتم حسابه كما يلي:

أ_ في حالة تساوي التدفقات النقدية السنوية خلال العمر الإنتاجي المتوقع للمشروع وفق العلاقة التالية:

$$DR = \frac{C_0}{Rn}$$

$$= \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{التدفقات النقدية السنوية}}$$

ب_ أما في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية، فيتم حساب فترة الاسترداد كما يلي:

$$DR = \frac{C_0}{MRn}$$

$$= \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{متوسط التدفقات النقدية السنوية}}$$

أ_ طريقة المتوسطات:

$$MRn = \frac{\sum_{t=1}^n Rnt}{n}$$

*DR: le Délai de Récupération

¹ _ جلال ملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ب ط، 1991، ص:116.

ب_ طريقة أسلوب التراكم: وتتمثل في العلاقة التالية:

$$DR = \sum_{t=1}^n CF_t$$

يتم حساب فترة الاسترداد حسب هذه الطريقة على أساس تجميع صافي التدفقات النقدية إلى أن تتساوى بقيمة الاستثمار المبدئي.

وتكون المفاضلة بين البدائل الاستثمارية وفق هذا المعيار بترتيبها تصاعديا حسب فترة الاسترداد، وتعطى الأولوية للمشروع الذي تكون فترة استرداده الأقصر بين المشاريع وهذا في حالة وجود عدة مشاريع، أما في حالة وجود مشروع واحد فيتم مقارنة مدة الاسترداد مع الفترة المحددة من طرف المستثمر.¹

2_ معيار معدل العائد المحاسبي **TRC***: ويعبر هذا المؤشر نسبة الربح الصافي المتوقع للمشروع المقترح مقارنة بالكلفة التخمينية له، ويمثل الربح الصافي للمشروع في إيرادات المشروع والمطروح منها تكاليفه، بينما تعبر التكلفة التخمينية عن رأس المال المستثمر في المشروع.²

$$100 = \frac{\text{متوسط صافي التدفقات السنوية}}{\text{الاستثمار المبدئي}} \times \text{معدل العائد على الاستثمار}$$

$$TRC = \frac{MRn}{C_0}$$

$$MRn = \frac{\sum MRi}{n}$$

وبعد احتساب هذا المعدل يتم مقارنة بمعدل معين تختاره الجهة صاحبة المشروع من أجل اتخاذ قرار بقبول أو رفض المشروع

وبعد حساب هذا المعدل بعائدات الفرص البديلة سواء كان متوسط أسعار الفائدة في السوق أو متوسط التكلفة المرجحة الأموال إذا كان القرار خاص ببديل واحد أما إذا كان بصدد الاختيار بين بدائل متعددة فإنه يمكن المفاضلة بينهم على أساس مقارنة المعدلات المستخرجة لكل منهم واختيار أعلى المعدلات المقبولة.

ثانيا: معايير التقييم المخصصة.

تعتبر معايير التقييم المخصصة تصحيحا لسابقتها خاصة بعد توجيه الانتقادات لهذه الأخيرة بسبب إهمالها لعنصر القيمة الزمنية للنقود. وتتمثل فيما يلي:

¹ _ جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللوح، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرار، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2010، ص: 423.

*TRC : LE Taux de Rendement Comptable.

² _ طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2008، ص: 125.

1_ معيار صافي القيمة الحالية VAN:**

تتضمن طريقة صافي القيمة الحالية تعديل الوقت لجميع التدفقات النقدية عن طريق معامل الخصم باستخدام معدل العائد المطلوب من المشروعات الاستثمارية (أي تكلفة التمويل).

يتم حساب القيمة الحالية الصافية وفق العلاقة التالية:¹

$$VAN = VAR - VAD$$

أ_ في حالة الاستثمار المبدئي دفعة واحدة:

$$VAN = \sum_{t=1}^n Rnt(1+i)^{-t} + Cr(1+i)^{-n} - C_0$$

ب_ في حالة الاستثمار المبدئي على عدة دفعات:

$$VAN = \sum_{t=1}^n Rnt(1+i)^{-t} + Cr(1+i)^{-n} - \sum_{s=1}^m Dns(1+i)^{-s}$$

بحيث: Dns : دفعات تكاليف الاستثمار.

Cr : القيمة المتبقية للاستثمار عند نهاية الفترة.

تكون المفاضلة باستخدام صافي القيمة الحالية كما يلي:

• في حالة وجود مشروع واحد: يقبل المشروع عندما يكون $VAN > 0$ ويرفض عندما يكون $VAN \leq 0$.

• في حالة تعدد المشاريع: نختار المشروع الذي يحقق أكبر قيمة صافية حالية موجبة.

2_ معيار دليل الربحية IR :** هو معيار يقيس قدرة المشروع الاستثماري على تحقيق الربح، ويقاس العلاقة

بين مدخلات المشروع ومخرجاته في شكل نسبة بدلا من قيمة مطلقة كما هو الحال في معيار صافي القيمة

الحالية²، ويمكن حساب دليل الربحية بالعلاقة التالية:

$$IR = \frac{VAR}{VAD}$$

معيار دليل الربحية = مجموع التدفقات النقدية الداخلة / الاستثمار المبدئي

*VAN : La Valeur Actuelle Nette.

**IR: Indice de Rentabilité.

¹ محمد محمود العلجوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2010، ص:290.

² عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2000، ص:300.

تكون المفاضلة بين المشاريع باستخدام دليل الربحية كما يلي:¹

- في حالة وجود مشروع واحد: يقبل المشروع عندما يكون $IR > 1$ او يرفض عندما يكون $IR < 1$.
 - في حالة تعدد المشاريع: نحسب IR لكل مشروع ثم نستبعد المشاريع التي تحقق $IR < 1$ ثم نرتب المشاريع التي تحقق $IR > 1$ ترتيبا تنازليا.
- إذا كانت الأموال محدودة نختار المشروع الذي يحقق أكبر IR ثم المشروع الذي يلي إلى غاية أن نصل إلى المبلغ الإجمالي، أما في حالة ما إذا كانت الأموال غير محدودة تأخذ جميع المشاريع التي تحقق $IR > 1$.
- 3_ معدل العائد الداخلي TRI*:** يعبر عن الكفاية الحدية للاستثمار، حيث يعبر عن الحد الأدنى من العائد على رأس المال المستثمر الذي يحتاجه المشروع، أو يعرف بأنه سعر الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية معدومة للمشروع، وتقوم هذه الطريقة في الاقتراح الاستثماري مساوية لقيمة الاستثماري الأولي، ومعدل العائد الداخلي هو سعر الخصم الأعلى أو سعر الفائدة الأقصى الذي تدفعه المؤسسة عن الأموال المستثمرة دون أن يحقق المشروع أية خسارة ويحسب كما يلي:²

معدل العائد الداخلي = الحد الأدنى لمعدل الخصم + الفرق في معدل الخصم × صافي القيمة الحالية عند معدل الخصم الأولي / المجموع القيم المطلقة صافي القيمة الحالية

*TRI : Taux de Rentabilité Interne.

¹ _ عيسى نجاة، نماذج التقييم المالي دروس وتمارين محلولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مطبوعة جامعية، جامعة الجزائر 3، الجزائر ب ط، 2016-2017، ص:5.

² _ Abdellah Boughaba , Analyse et évaluation de projets, Berti Ed, Alger, Algerie, E01, 1998, p :48.

المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف عدم التأكد.

عدم وجود احتمالات موضوعية محددة ومصاحبة للظروف السائدة والمتوقع أن تسود والبعد عن ظروف التأكد التام تجعلنا في دائرة عدم التأكد، وهناك مجموعة من الأساليب التي تمكننا من تقييم المشروعات الاستثمارية المفاضلة بينها في ظل ظروف عدم التأكد.

1_ معيار WALD (التشاؤم MAXI MIN): وفق هذا المعيار فإنه يتم تحديد العناصر والمتغيرات المؤثرة في قيمة المشروع على أساس افتراض أن أسوأ الظروف هي التي سوف تسود مستقبلاً ، وهنا يظهر متخذ القرار النتائج الأسوأ المرتبط بكل مشروع وثم يختار المشروع الذي يقدم أفضل هذه النتائج السيئة أي اختيار أقل القيم القصوى المرتبطة بكل إستراتيجية ويكون هذا المعيار مناسباً عندما تكون جميع النتائج خسائر¹؛

2_ معيار التفاؤل (MAXI MAX): يقوم هذا المعيار باختيار البديل الذي يعطي أعلى نتائج ، حيث يحدد أولاً أعلى مردود لكل بديل في حالة الأرباح ومن ثم يختار أعلى قيمة من بين القيم التي تم تحديدها (أفضل نتيجة من العوائد القصوى) فيكون البديل المقابل لتلك القيمة هو البديل الأمثل²؛

3_ معيار الأرباح الضائعة (MINI MAX): ويقترح هذا المعيار أن تختار ذلك التصرف الذي يحقق أدنى حد من الحدود القصوى للخسارة أو الحد الأقصى للحدود الدنيا للأرباح، ويقوم هذا المعيار على:

تحديد أقصى عائد لكل بديل من البدائل المتاحة ثم اختيار البديل الذي يقابل أدنى هذه العوائد القصوى³؛

4_ معيار الندم أو الأسف (SAVAGE): وهو المعيار الذي يركز على الندم الذي يشعر به متخذ القرار بعد اتخاذ القرار، وسمى هذا المعيار باسم الشخص الذي وضعه (SAVAGE) حيث إنه يسعى من خلال المعيار إلى التقليل من درجة الأسف الناجمة عن اختيار استثمار خاطئ. وتمثل خطوات هذا المعيار في :

- إذا كان هدف مشكلة القرار الوصول إلى أقصى ربح، يختار متخذ القرار أكبر قيمة (نتيجة) مقابلة لكل حالة طبيعية وي طرح منها النتائج الأخرى لنقص الحالة، وبعد ذلك نحصل على مصفوفة الندم؛
- ننظر إلى مصفوفة الندم أعلاه أفقياً ونجمع قيمة ندم مرافقة لكل بديل سواء كانت مصفوفة أرباح أو تكاليف وبعد إتمام هذه الخطوة نحصل على ما يسمى بعمود الندم؛

¹ أمين السيد أحمد لطفي، الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار : مناهج التخطيط والرقابة على اقتصاديات المشروعات الاستثمارية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ب ط، 1998، ص:69.

² دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، بحوث العمليات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ب ط، 2008، ص:295.

³ محمد صالح الحناوي، محمد توفيق ماضي، بحوث العمليات في تخطيط ومراقبة الإنتاج، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2000، ص:83.

- يتم اختيار أقل ندم من عمود الندم أعلاه بغض النظر عن هدف مشكلة القرار، والبديل الذي يقابل أقل ندم يعتبر البديل الأفضل سواء كان ربحا أو كلفة.¹

5_ معيار الاحتمالات المتساوية -الرشد-(Laplace): يفترض هذا المعيار أن جميع حالات الطبيعة لها نفس الفعالية بالقيمة المتوقعة طبقا للهدف، ويتم هذا من خلال الخطوات التالية:

- إيجاد القيمة المتوقعة عند كل بديل عن طريق حساب متوسط العوائد عند كل بديل؛
- إختيار البديل الذي له أعلى متوسط.²

6_ معيار الواقعية(Hurwicz): ويسمى هذا المعيار بالمتوسط المرجح أو معيار للموازنة بين التفاؤل والتشاؤم، ولنبدأ باختيار قيمة لمعامل الواقعية بحيث يأخذ قيما بين 0 و 1 فعندما تكون قيمة قريبة من الواحد الصحيح، فإن ذلك يعني أن صانع القرار يميل إلى التفاؤل والعكس إذا اقتربت قيمة من الصفر، فإن ذلك يعني إن صانع القرار يميل إلى التشاؤم ، ويتم حساب هذا المعيار وفقا للمعادلة التالية³:

$$\text{معيار الواقعية} = (\text{العائد الأقصى للبدائل})\alpha + (\text{العائد الأدنى للبدائل})(\alpha-1)$$

$$H_i = R_{i \max}(\alpha) + R_{i \min}(1-\alpha)$$

¹ _ منعم زمزير الموسوي، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009، ص-ص: 276-277.

² _ جهاد صياح بني هنيوآخرون، بحوث عمليات الأساليب الكمية في إدارة الأعمال، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2013، ص:301.

³ _ باري رندر، نمذجة القرارات وبحوث العمليات باستخدام صفحات الانتشار الإلكتروني، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ب ط، 2007، ص:499.

المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف المخاطرة.

تتجاهل أساليب التقييم المشاريع في ظل ظروف التأكد التام وعدم التأكد عنصر الخطر، فقد تتأثر التدفقات النقدية بتغيرات في الظروف الاقتصادية، مما استوجب إدخال عنصر الخطر في تقييم المشاريع وهذا ما تعتمد عليه معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف المخاطرة. وتتمثل هذه المعايير في:

1_ الانحراف المعياري: بما أن التوقع الرياضي لصادفي القيمة الحالية يعبر عن مردودية المشروع فإن الانحراف المعياري يقيس المخاطرة لأنه يعبر عن تشتت، حيث كلما كانت قيمته متدنية يدل ذلك على تماسك المتغيرات، أما إذا كانت قيمته كبيرة فهذا يدل عن تشتت المتغيرات، ويحسب الانحراف المعياري حسب الصيغة التالية¹:

$$\sigma = \sqrt{\sum_{t=1}^n (Rt - Rn)^2 pi}$$

حيث: Rt: العائد المتوقع لكل حدث.

Rn: متوسط العائد المتوقع.

Pi: احتمال كل حادث

يتم اختيار المشروع الذي لديه أقل قيمة للتباين أو الانحراف المعياري بمعنى تفضيل المشروع الذي لديه تشتت أقل للقيمة المتوقعة عن القيمة المركزية وهي التوقع الرياضي.

2_ معامل الاختلاف: ويسمى المقياس النسبي للمخاطرة، ويساوي نتيجة قسمة الانحراف المعياري على الأمل الرياضي، حيث يعبر عنه:²

$$CV = \frac{\sigma}{Rn}$$

حيث أن: σ : الانحراف المعياري.

Rn: معدل العائد المتوقع.

3_ شجرة القرار: شجرة القرارات أسلوب كمي يستخدم في تقييم المشروعات وبالتالي اتخاذ القرار بخصوص اختيار المشروع الذي يحقق أفضل النتائج المالية أو أي أهداف أخرى، وكلمة شجرة مستمدة من كون أن هناك جملة قرارات يتم اتخاذها، يكون أحدها رئيسي والبقية فرعية تشكل في مجموعها صيغة الشجرة وفروعها، وذلك وفق اتجاهات مختلفة بالاعتماد على ما هو متوفر من حسابات كلفوية وإيرادات ونسب احتمالية، مع الأخذ بعين

¹ _ عهد عبد الحفيظ علي خصاونة، مبادئ الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010، ص:163.

² _ محمد براق وآخرون، مدخل إلى السياسة المالية، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2015، ص:113.

الاعتبار مسألة العلاقة المستمرة بين الأصل والفروع. ومما تقدم يتضح أن شجرة القرار هي أسلوب كمي تصويري وبياني للعناصر وللعلاقات التي تتكون منها المشكلة المتعلقة باختيار وتقييم المشروعات وذلك في حالات المخاطرة المختلفة.¹

تبدأ عملية تحليل شجرة القرارات من اليسار إلى اليمين وبعد الانتهاء من رسمها نقوم بالخطوات التالية:

- إيجاد القيمة المتوقعة لعائد أو تكاليف كل بديل وذلك بأن نقوم بضرب نتائج البدائل باحتمالات حالات الطبيعة المرتبطة بها ومن ثم نجمع نتائج هذه العملية لكل بديل بمفرده، وتسمى هذه النتائج بالقيم المتوقعة لعوائد أو تكاليف البدائل وعادة ما توضع هذه القيم بجانب أو داخل نقاط الاتصال المرتبطة بها؛
- المقارنة بين هذه القيم واختيار أفضلها ووضعها بجانب أو داخل نقطة القرار النهائية وبناء على هذه القيم تحديد البديل الأفضل؛

عند وجود أكثر من نقطة قرار في شجرة القرارات، فإننا نقوم بتطبيق نفس الخطوتين السابقتين لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، ومن ثم نستخدم نتائج هذه القرارات للاستمرار والتوصل إلى القرار أو الحل النهائي، وهذا يعني أن شجرة القرارات تساعدنا في استثناء وحذف البدائل غير الجيدة والإبقاء على البدائل الجيدة أثناء عملية الحل بهدف الوصول إلى القرار المناسب، وهذه الميزة يصعب الحصول عليها عند استخدام مصفوفة القرارات.²

¹ - مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2009، ص: 285.

² - محمد أحمد طروانة، سليمان عبيدات، مقدمة في بحوث العمليات، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط 2، 2010، ص-ص: 40-42.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا أن نبرز مدى أهمية الاستثمار على المستوى الاقتصادي للدول، باعتباره عملية توجيه الأصول المالية والبشرية نحو تحقيق عوائد مستقبلية وهو أحد الركائز الأساسية للدول من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويكون هذا التوجيه عن طريق إقامة مشاريع استثمارية تختلف حسب المعايير المطبقة ومن أجل تطبيق هذه المعايير يجب أن أولاً القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية باعتبارها أداة هامة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد والمفضلة بين البدائل المقترحة لاختيار البديل الأفضل، وتتعلق هذه الدراسات من الدراسة الأولية إن كانت إيجابية فإنها تفتح الطريق نحو الدراسة التفصيلية (القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، الاجتماعية، المالية) ولمعرفة مدى صلاحية المشروع المقترح فإنه يجب تطبيق مجموعة معايير التقييم المالي في ظروف مختلفة (التأكد، عدم التأكد والمخاطرة).

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة من أجل توجيه الأصول المالية والبشرية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، فقد أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لهذا الغرض، فهي تقوم بعمل مجموعة من الدراسات لمعرفة مدى صلاحية المشروع المقترح، فما هي الأساليب التي يتم الاعتماد عليها في عملية تقييم المشروع الاستثماري فير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وهذا ما سيتم الإجابة عنه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مشروع ممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - تيارت

المبحث الأول: لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المطلب الثاني: مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت واستراتيجياتها .

المطلب الثالث: صيغ التمويل والإعانات والامتيازات لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت.

المبحث لثاني: تقديم المشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة ودراسة جدواه.

المطلب الأول: ماهية مشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى القانونية والبيئية للمشروع.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى التسويقية، الفنية والاجتماعية للمشروع.

المبحث الثالث: دراسة الجدوى المالية لمشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة.

المطلب الأول: القوائم المالية للمشروع.

المطلب الثاني: تقييم مشروع إنتاج الأسمدة المختلفة للاستعمال معايير التقييم.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري للمشروع.

تمهيد:

تشكل دراسات الجدوى في الوقت الحاضر إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الإستراتيجي، انبثقت من صلب النظرية الاقتصادية لتكون أداة علمية ذات أهمية كبرى في صناعة القرارات الاستثمارية، ولأن هناك ترابط وتداخل شديدين بين القرارين الاستثماري والتمويلي فإنه لا يتم تمويل المشروع ومنح القروض إلا بعد القيام بمثل هذه الدراسات، والتي تمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي يستند عليها لإثبات ربحية المشروع وجدارته الائتمانية، فهي تعد نوعاً من التخطيط والتقدير المستقبلي يحدد بشكل عام أبعاد المشروع من كافة جوانبه منذ بحثه كفكرة إلى غاية أن يحقق العائد المرجو منه.

والجزائر على غرار بعض الدول النامية تسعى جاهدة لتنمية المقاولاتية التي أصبحت أداة فعالة لتطوير الاستثمار، وذلك من خلال تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة، حيث تقدم لهم مجموعة من الخدمات والتسهيلات عن طريق إنشاء عدة أجهزة وهيئات لتقديم هذا الدعم، ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE. وفي هذا الصدد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تمثلت في:

المبحث الأول: لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المبحث الثاني: تقديم المشروع محل الدراسة ودراسة جدواه.

المبحث الثالث: دراسة الجدوى المالية للمشروع.

المبحث الأول: لمحة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

يتجه الواقع العالمي في ظل التغيرات الاقتصادية الحالية إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، لما لها من خصائص تجعل دورها أكثر فعالية من المؤسسات الكبيرة في التصدي لمختلف المشاكل التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية وتكتسب هذه المؤسسات أهمية كبيرة لعدة اعتبارات تتعلق بخصائصها ومميزاتها، والجزائر من بين الدول النامية التي تعطي أهمية كبيرة لهذا النوع من المؤسسات فهي تسعى جاهدة لتنمية المقاولاتية التي أصبحت أداة فعالة لتطوير الاستثمار، وذلك من خلال تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة، حيث تقدم لهم مجموعة من الخدمات والتسهيلات عن طريق إنشاء عدة أجهزة وهيئات لتقديم هذا الدعم، ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE*.

المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

من أجل دعم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت السلطات الحكومية في الجزائر بإنشاء مجموعة من الوكالات التي أدت دورا كبيرا في تنشيط عملية الاستثمار؛ منها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ** التي تحولت حاليا للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE¹.

أولا: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

جاءت نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كبديل لآليات تشغيل الشباب الموظفة خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1996 والتي أثبتت عدم مردوديتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وبهدف إضفاء المرونة والحركية على سوق العمل، صدر المرسوم الرئاسي رقم 96-234 محدد الإطار العام لأشكال الدعم وطرق الاستفادة معبرا في الوقت ذاته عن الإرادة السياسية الجادة والهادفة إلى ترقية التشغيل من خلال تشجيع وتنمية المبادرة المقاولاتية في أبسط وأشجع صورها.

1_ نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب، وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل صيغ المبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب، وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة.

وفي السداسي الثاني من السنة 2006 تم إلحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني لذلك هي تعتبر هيئة مرافقة في إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني.

*ANADE : L'Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat.

**ANSEJ : L'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

في سنة 2020 تم وضعها تحت سلطة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة تحت اسم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.¹

2_ تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة حاملي أفكار مشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، وتسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة، تتواجد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مستوى كل الولايات بالإضافة إلى فرع في الدوائر الكبرى.

اما بالنسبة لفرع ولاية تيارت فقد تم انشاء الوكالة الوطنية وتنمية المقاولاتية المسماة سابقا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع تيارت بتاريخ 10 جانفي 1998 ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، يسير الفرع وفق هيكل تنظيمي مكون من عدة مصالح تنقسم بدورها الى قسمين : القسم الإداري والقسم التقني ، ويأتي على رأس هرم الهيكل التنظيمي مدير الفرع الذي يقوم بتسيير الوكالة والتنسيق بين المصالح الداخلي للوكالة من جهة والمؤسسات الإدارية والمالية التي لها علاقة بالوكالة من جهة أخرى.

ثانيا: الإطار القانوني للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، التي تقتضي بفتح حساب تخصيص خاص يحمل الرقم 87-302 تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الذي ينص بدوره على إنشاء هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب توضع تحت سلطة الوزير الأول ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطاتها. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996. المتضمن إنشاء وإصلاح النظام الأساسي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ وتحديد قانونها الأساسي المعدل والمتمم.

تم تغيير اسم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ووضعتها تحت سلطة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20 - 186 المؤرخ في 28 ذي القعدة 1441 الموافق ل 20 يوليو 2020، وتدعى باختصار ANADE.

¹ _ مقابلة مع رئيس المصلحة الإدارية والوسائل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ثالثا: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وشروط الاستفادة من الإعانات المالية. لتطبيق الأهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وضعت جملة من المهام التي وجب تطبيقها، وكذا استقاء الشروط اللازمة للاستفادة من الإعانات المالية والجبائية.

أ_ مهام الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية.

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بمجموعة من المهام نذكرها كما يلي:¹

- تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية؛
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع؛
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم؛
- تطوير المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة؛
- ضمان المرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها؛
- إعداد خارطة النشاطات والمشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية بغرض إنشاء بنك المشاريع؛
- عصرنه ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة وتكوين الإطار حسب المستجدات؛
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من طرف مختلف القطاعات والشركاء.

ب_ شروط الاستفادة من الإعانات المالية والامتيازات الجبائية: أما بالنسبة لشروط التأهيل لهذه الوكالة فقد تم الاستغناء عن شرط البطالة الذي كان أساسيا في وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفتح المجال لغير البطالين، وعليه كانت الشروط كما يلي:²

- أن يتراوح السن ما بين 19 و40 سنة؛
- أن يكون متحصل على شهادة أو تأهيل مهني و/أو لهم مهارات معرفية معترف بها؛
- أن يكون قادر على دفع المساهمة الشخصية؛
- ألا يكون قد استفاد سابقا من تدبير إعانة بعنوان استحداث النشاطات.

¹ _ فتيحة زايد، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المدرسة العليا للأساتذة، ورقلة، الجزائر، العدد3، 2022، ص-ص221-222.

² _ بودة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي، أفلو، البيض، الجزائر، العدد01، 2022، ص118.

المطلب الثاني: مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت واستراتيجيتها.

في إطار قيام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بوظيفتها قامت الوكالة بتحديد مجموعة من المصالح المختلفة، كما اعتمدت عدة استراتيجيات كذلك من أجل توعية الشباب الراغبين في الالتحاق بالوكالة كل هذا لضمان التقييم الجيد للمشاريع الاستثمارية.

أولاً: مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة تيارت.

من أجل تقييم المشروع الاستثماري المقترح حددت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مجموعة من المصالح نذكرها كما يلي:

1_ عون استقبال: تتمثل مهمته في استقبال وتوجيه العملاء.

2_ مصلحة المرافقة: يقصد بها السير جنباً إلى جنب مع الشباب المستثمر منذ إنشاء المشروع إلى استغلاله، تتكون هذه المصلحة من رئيس المصلحة، مستشار مرافق رئيسي، مستشار مرافق، مرافقين رئيسيين (02) ومرافقين (02) إضافة إلى 03 رؤساء ملاحق يشرفون على 03 ملحقات على مستوى الولاية هي: ملحقة تيارت ملحقة قصر الشلالة وملحقة فرنده.¹

3_ مصلحة المالية والمحاسبة: تتكون من رئيس مصلحة المالية والمحاسبة، إطار محاسب ومحاسب وتقوم بما يلي:

- تسيير موارد الصندوق الوطني لدعم وتنمية المقاولاتية؛
- متابعة مدى تنفيذ الشباب ذوي المنشآت لالتزاماتهم المتعلقة بأجال تسديد الأقساط الخاصة بالقروض دون فائدة والمقدمة من طرف الوكالة؛
- تسيير كل الحسابات المفتوحة على مستوى البنوك؛
- متابعة العمليات الحسابية الخاصة بالفروع؛
- متابعة عملية تمويل المنشآت واسترجاع ديون الوكالة عند أجل الاستحقاق.

4_ مصلحة الإحصاء والمعلوماتية: تتكون من رئيس المصلحة، إطار في الإعلام الآلي وتقني في الإعلام الآلي. وتنقسم إلى قسمين هما:²

أ. مصلحة الإحصاء: تقوم ب:

- متابعة وإحصاء كل الملفات المودعة لدى الوكالة؛

¹ _مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المرافقة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-تيارت.

² _مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-تيارت.

- إعداد مختلف أنواع التقارير المتعلقة بمختلف الإحصائيات تعدد الملفات المودعة، عدد الملفات المقبولة، عدد المنشآت الممولة عدد الملفات المجسدة ميدانيا... الخ؛
- إرسال الإحصائيات المتعلقة بالمنشآت ومناصب العمل إلى المديرية العامة؛
- تقوم بإحصاء يوميا للملفات المدروسة خلال لجنة الانتقاء من حيث عدد الملفات المقبولة، عدد من الملفات المؤجلة، الملفات المرفوضة وأعداد الملفات المودعة لدى البنوك الملفات المقبولة من البنوك، الملفات الممولة؛
- القيام بتقرير سنوي والذي يتم إرساله إلى مديرية التشغيل للولاية.
- ب. مصلحة الإعلام الآلي: تقوم بالسهر على تسيير ومراقبة شبكة الاتصال التي تربط بين الوكالة في الولاية وفروعها في الدوائر، وبينها والمديرية العامة.

5_ مصلحة الإدارة والوسائل: تتكون من رئيس مصلحة الإدارة والوسائل يشرف على إطار في التسيير الإداري، مسير، أمين الفرع، إطار مكلف بالأرشيف عون استقبال وتوجيه، سائقين (02)، ثلاثة (03) أعوان أمن وعون للنظافة، تقوم هذه المصلحة بما يلي:¹

- تسيير الوسائل المادية التي تمتلكها الوكالة ومتابعتها؛
- تسيير الموارد البشرية للوكالة؛
- متابعة مختلف عمليات الجرد وحركة المخزونات؛
- القيام بإعداد الميزانية التقديرية للفرع؛
- إبرام الصفقات والاتفاقيات المتعلقة بالتجهيز؛
- التسيير الأمثل لملفات العمال؛
- العمل على تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة؛
- إعداد المرتبات الشهرية للعمال؛
- الإشراف على عملية التوظيف في الوكالة؛
- متابعة عمليات الترقية للعمال؛
- توفير الأمن والحماية للعمال؛
- لديهم علاقة مع مصلحة المالية والمحاسبة.

¹ _ مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الإدارة والوسائل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-تيارت.

6_ مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات: وتتكون من رئيس المصلحة، أربع إدارات قانونيين وإطار في التحصيل، وتنقسم إلى: ¹

أ_ المتابعة: تهتم بمتابعة المنشآت ميدانيا وذلك بالقيام بزيارات ميدانية بغرض التأكد من مزاوله المؤسسة لنشاطها، وفي حالة عدم مزاولتها لنشاطاتها تتم الإجراءات القانونية وذلك باستدعاء صاحب المنشأة لمعرفة الأسباب التي لم تمكنه من مزاوله نشاطاته.

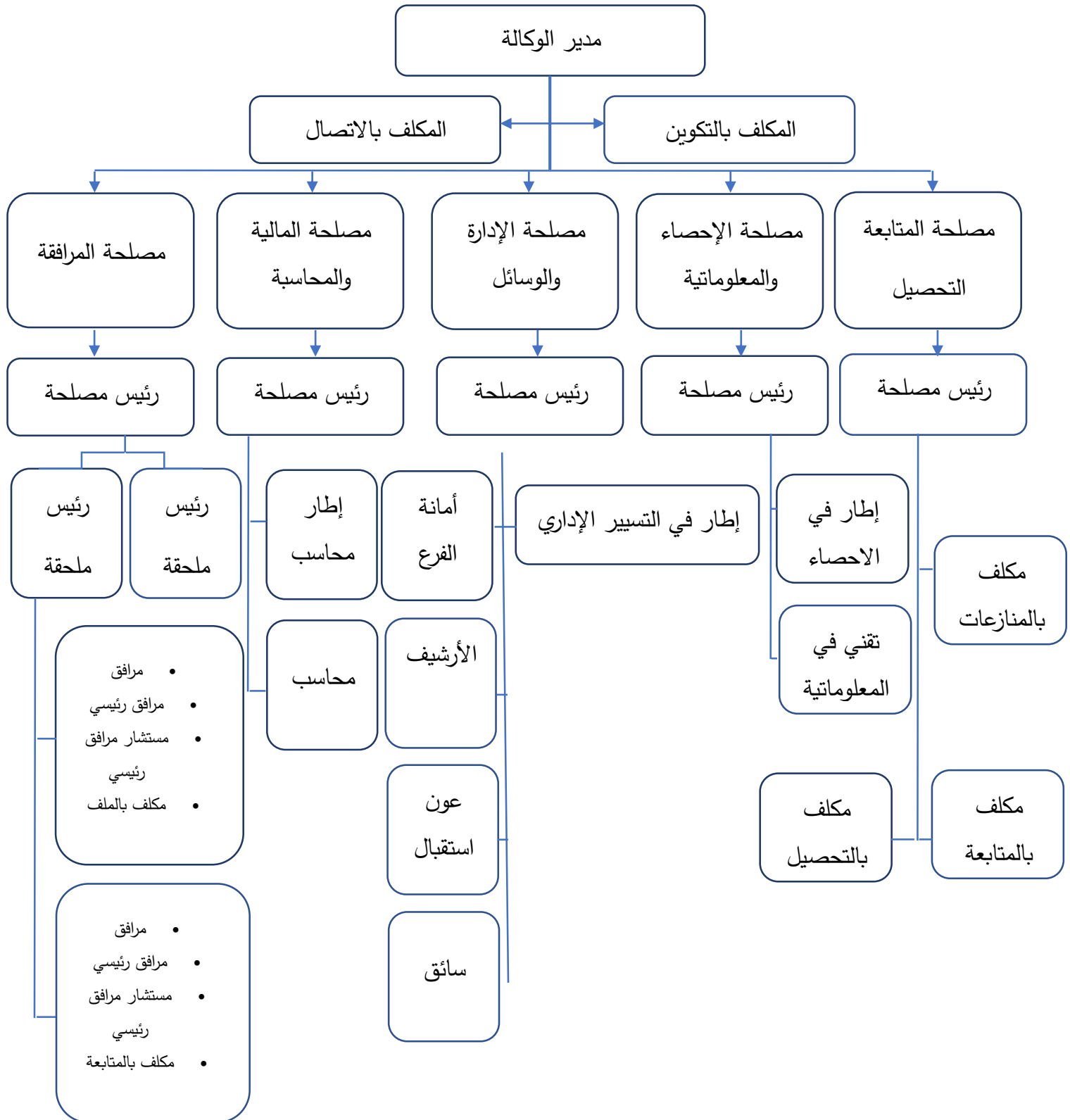
ب_ التحصيل: لكل مستثمر آجال محددة لإرجاع القرض وفق جدول زمن محدد يتم تذكيره بأشعار قبل التسديد.

ج_ المنازعات: في حالة عدم التسديد أو عدم مزاوله النشاط تكون هناك متابعة قانونية.

7_ إطار في الاتصال والإصغاء الاجتماعي: تتمثل مهمته في التكفل بانشغالات الشباب حاملي المشاريع والقيام بمختلف الأيام الإعلامية للتعريف بدور الوكالة، إضافة إلى قيام بالندوات واللقاءات الصحفية والإذاعية وكذا الإشراف على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالوكالة، وهو تحت إشراف مدير الوكالة مباشرة

¹ _ مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-تيارت.

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت.



المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ثانيا: إستراتيجية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على إستراتيجية محددة من أجل توعية الشباب الراغبين في الالتحاق بالوكالة وتتمثل في:

1_ الأيام الإعلامية: يتم تنظيم الأيام إعلامية ودراسية بهدف توسيع الحملات التحسيسية للشباب البطال من أجل غرس المبادرة إلى إنجاز مشاريع مصغرة ومستقلة، كما يتم توضيح لهم كل الجوانب القانونية والتنظيمية والاقتصادية لهيكل المشروع.

2_ التكوين: حيث تنظم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أياما تكوينية حول إدارة الأعمال وتسيير المؤسسات، وهي مخصصة لحاملي المشاريع ومسيري المؤسسات الصغيرة، وهذا بغية رفع ثقافة التسيير لدى هؤلاء للقيام بالمهام الموكلة لهم.

3_ تنظيم المعارض: يتم تنظيم معارض جهوية ووطنية بصفة دورية تهدف إلى:

- ترقية المنتجات وخدمة المؤسسات المصغرة؛
- ربط علاقات مباشرة بين المؤسسات المصغرة لتكوين شبكة مؤسساتية؛
- ترقية روح المقاولاتية لدى الشباب البطال وذلك بإظهار ما قام به الآخرين لتشجيع الشباب على التقدم من أجل إنشاء مؤسسات المصغرة.

4_ التنسيق مع أجهزة قطاعية: التشجيع على إنشاء عدد من المؤسسات المصغرة كثمرة مجهودات قطاعية ممولة من طرف صناديق التنمية.

5_ وضع نظام معلومات: منذ سنة 2002، وضعت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية نظام معلومات يركز على شبكة داخلية للمعلومات يخص الوكالة ويربط مختلف الفروع بالمديرية العامة، ويعتبر بنكا للمعلومات والمعطيات الحقيقية حول الشباب المستثمر ونشاطاتهم، مما يسهل الإدارة الجيدة للمحافظة الوكالة المكونة من ملفات المؤسسة المصغرة مما يسمح بالمعالجة السريعة والشفافة لكل الملفات المودعة وكذا المتابعة محليا ومركزيا.

6_ لا مركزية تسيير المشاريع: وتنطلق من كون الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تحاول تقريب وسائل الدعم والمراقبة بالنسبة للشباب المستثمر من جهة، وتأمين ومراقبة سير جهاز على أرضية الواقع من جهة أخرى.

7_ إنشاء موقع على شبكة الأنترنت: لقد تم فتح موقع المؤسسة على شبكة الأنترنت يخص الوكالة وهو عملي منذ سنوات ويحتوي على كل العناوين والمعلومات والتوضيحات والمستجدات التي تخص الوكالة، وجميع المعلومات المتعلقة بإنشاء مؤسسات المصغرة ويمكن تفحصه على شبكة الأنترنت.

8_ دليل المؤسسات المصغرة: تم وضع دليل يخص المؤسسات المصغرة المنجزة في إطار الوكالة، ويتم طبعه وتوزيعه باستمرار.

9_ صندوق ضمان أخطار القروض: أنشأ سنة 1998، وهو مخصص لتغطية المخاطر المتعلقة بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية لفائدة الشباب المستثمر، وهي بمثابة تشجيع البنوك على منح القروض للشباب المستثمر، إضافة إلى هذا توجد ضمانات قانونية وتنظيمية متعلقة بالرهن الحيازي للتجهيز لصالح البنك.

10_ التطوير المستمر للجهاز: وذلك من خلال رفع مستوى أدائها وتطوير آلية أجهزتها وأقلمتها مع متغيرات المحيط الاقتصادي من خلال:

- استحداث مديرية التطوير والإبداع؛
- التعاقد مع المؤسسات في الخارج متخصصة لغرض تكوين ورفع مستوى أداء موظفي الوكالة؛
- القيام بعملية التقييم الذاتي لإنجاز الوكالة، وتقييم سياسة الوكالة على ضوء النتائج من خلال دراسات عمليات ميدانية.

11_ دار المقاولاتية: تهدف إلى توجيه وبلورة أفكار الشباب الجامعيين الراغبين في إنشاء مشاريع مصغرة، حيث أنشأ مكتب للمقاولاتية على مستوى مكتبة جامعة تيارت - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.¹

المطلب الثالث: صيغ التمويل والإعانات والامتيازات للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت.

لقد حددت شروط الاستفادة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وفق ما نصت عليه أحكام المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 20-374 مؤرخ في 16 ديسمبر سنة 2020، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2003، الذي يحدد الإعانات وشروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.

أولاً: صيغ التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيارت.

تم تحديد ثلاثة صيغ للتمويل الأولى تسمى التمويل الثلاثي والثانية التمويل الثنائي والصيغة الثالثة تسمى بالتمويل الذاتي، وعلى الشاب أن يختار إحدى هذه الصيغ لتمويل مشروعه وفق قدرته المالية في دفع المساهمة الشخصية.²

1_ التمويل الثلاثي:

يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة لتمويل البنك والجدول الموالي يمثل الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

¹ _ مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الإدارة والوسائل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

² _ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيارت.

الجدول رقم (01-02): صيغة التمويل الثلاثي.

التمويل الثلاثي					
قيمة الاستثمار	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة وكالة ANADE	البنك
حتى 10.000.000	البطالين والطلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70
		مناطق الجنوب	%10	%20	%70
	غير البطالين	مناطق الهضاب العليا	%12	%18	%70
		باقي المناطق	%15	%15	%70

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية - تيارت.

2_ التمويل الثنائي:

يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والجدول الموالي يمثل الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

الجدول رقم (02-02): صيغة التمويل الثنائي.

التمويل الثنائي		
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة وكالة ANADE
حتى 10.000.000	%50	%50

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية - تيارت.

3_ التمويل الذاتي:

يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع والجدول الموالي يمثل الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

الجدول رقم (03_02): صيغة التمويل الذاتي.

التمويل الذاتي	
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية - تيارت.

بالإضافة إلى أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تقدم إعانات مالية تتمثل في:

- قرض غير مكافئ: حيث تمنح الوكالة قرض غير مكافئ لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.
- تخفيض نسبة الفوائد البنكية: تخفيض في نسب الفائدة فروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة الذي تمنحها إياهم البنوك بالنسبة 100%.
- قرض إضافي غير مكافئ لكراء المحل: عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى 500.000 دج لتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصصة لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة، ويمنح هذا القرض عندما يلجئ حاملي المشاريع إلى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات.
- قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال: يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمتها إلى مليون دينار 1.000.000 دج. أما بالنسبة لمدة التسديد القروض فالجدول التالي يوضحها:

الجدول رقم (02-04): مدة تسديد القروض.

المدة / أنواع التمويل	مدة التأجيل أو الإرجاء لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير مكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهراً	05 سنوات	05 سنوات بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي
التمويل الثنائي	06 أشهر		05 سنوات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

ثانياً: الإعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة.

يتحصل الشباب المتقدمين لمصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على جملة الامتيازات تسهل من ولوجهم إلى عالم المؤسسات المصغرة والمتوسطة تتمثل في:¹

1. الإعانات والامتيازات الممنوحة في مرحلة الإنجاز: حيث أنها تنقسم إلى نوعين هما:
أ. الامتيازات الضريبية:

- الإعفاء الضريبي من حقوق التسجيل على عقود التأسيس المؤسسات المصغرة؛
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتتابات العقارية الحاصل في إطار إنشاء نشاط صناعي.

¹ _ مقابلة مع رئيس مصلحة المرافقة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-تيارت.

ب. الإعانات المالية:

- قرض بدون فائدة يمنح من طرف الوكالة حسب مستوى التمويل؛
- تخفيض نسبة الفائدة البنكية %100
- قرض إضافي غير مكافئ عن الضرورة.
- 2. الإعانات والامتيازات الممنوحة في مرحلة الاستغلال:
 - الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة ثلاث سنوات حسب موقع النشاط؛
 - الإعفاء الكلي من الضريبة الجزئية الوحيدة لمدة 3 سنوات أو 6 حسب موقع النشاط؛
 - عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة يمكن تمديدتها لتبين عندما يعتمد المستثمر بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محدودة؛
 - الاستفادة تخفيض على الضريبة الجرافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء خلال منالثلث السنوات الأولى من الإخضاع الضريبي.

المبحث الثاني: تقديم المشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة ودراسة جدواه.

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مجموعة من الدراسات تمكنها من اتخاذ قرار قبول تمويل المشروع من عدمه عن طريق تقييمه من عدة جهات، باستخدام الأساليب والمعايير اللازمة من أجل ضمان التسيير والإدارة الجيدة للموارد المالية وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف صاحب المشروع، ولا تقتصر هذه الدراسات على الجانب المالي فقط بل تتعداه لتشمل جميع جوانب المشروع القانونية، البيئية، التسويقية والاجتماعية وهذا ما تتجاهله الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المطلب الأول: ماهية مشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة.

يعتبر السماد العضوي من أهم العناصر المستخدمة في الزراعة، وتكمن أهميته في تغذية المحاصيل الزراعية بالعناصر المهمة والمغذيات الأساسية لنموها، ويرتبط استخدام الأسمدة بدورها في زيادة الإنتاج المحاصيل الزراعية، وهذا ما يهدف له مشروعنا ولكن بصفة مطورة باستخدام الذكاء الاصطناعي.¹

1_ تعريف المشروع: مشروع شركة bioferteck الذي سيكون مقره بلدية السوق في ولاية تيارت هي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية تعمل في مجال مراقبة المحاصيل الزراعية والاستثمار عن بعد وإنتاج الأسمدة الحيوية، حيث يضع الطاقم التقني للشركة أنجح وأدق أنظمة وبرامج معالجة التربة، التسميد، التغذية النباتية والري تحت تصرف المزارع باستعمال تكنولوجيا تعتمد على تحليل البنات ومعالجتها بالذكاء الاصطناعي لتحكم أمثل في تسيير المستثمرات الفلاحية بمصاريف أقل وبدخل أوفر.

2_ أهداف المشروع: يهدف مشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة لشركة bioferteck إلى:

- إنتاج أسمدة خاصة بتحسين خواص التربة الزراعية الكبرى؛
- استصلاح الأراضي الزراعية وقليلة الخصوبة؛
- تحسين واستغلال الأراضي الرملية؛
- ابتكار حلول للمشاكل الموجودة؛
- الاستخراج الأمثل للتسميد النتروجيني؛
- إنتاج أسمدة محلية بأسعار مناسبة المصنفة في قطاع إنتاج الأسمدة العضوية واستصلاح الأراضي؛
- مراقبة المحاصيل الزراعية عن طريق الأقمار الصناعية؛
- توفير الوقت والجهد للفلاح.

¹ _ مقابلة شخصية مع صاحب المشروع.

3_ شروط قيام المشروع.

من أجل قيام أي مشروع استثماري يجب على صاحب للمشروع تحقيق مجموعة من الشروط لكي يكون قابلاً للتطبيق من جميع النواحي، وأهم الشروط الواجب توفرها للقيام مشروع شركة biofertech هي:

- الترخيص الحكومي والسماح بمزاولة المشروع؛
- استقاء الشروط القانونية وفقاً لما تحده اللوائح التنفيذية؛
- طاقم عمل متخصص وفق شروط وزارة الفلاحة والري؛
- ضرورة توفير مصادر التمويل اللازمة من أجل تشكيل الهيكل المالي للمشروع.¹

المطلب الثاني: دراسة الجدوى القانونية والبيئية للمشروع.

تعتبر دراسة الجدوى القانونية والبيئية هي الخطوة الأولى لدراسة المشروع المقترح، حيث أنها تبرز إمكانية هامة لإقامة المشروع قانونياً والآثار المترتبة على البيئة في حالة إقامته.

أولاً: الدراسة القانونية للمشروع:

تهدف الدراسة القانونية للمشروع إلى معرفة مدى توافق المشروع المقترح مع القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار في الدولة باستخدام تحليل الأثر القانوني والتشريعات الاستثمارية من خلال حوافز ومزايا الاستثمار.

1_ الشكل القانوني: إن الشكل القانوني لمشروع شركة biofertech هو شركة ذات مسؤولية محدودة وهذا لرغبة المستثمر في إدارة وتسيير مشروعه بنفسه فهو مختص في مجال هندسة المناجم وتثمين الموارد الطبيعية ولديه الخبرة الكافية للتسيير المشروع، حيث أنه يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ولا يتم ذلك من وجهة نظره إلى بتسييره لمشروعه بنفسه.

2_ حوافز ومزايا الاستثمار: تعود ملكية الأرض إلى الدولة ولا يوجد أي مشكل في استخدامها، حيث تم إنشاء المشروع ضمن الإطار القانوني الذي حدده التشريع الجزائري ولا يوجد أي تجاوزات في إقامته، كما أن الدولة الجزائرية لا تفرض عليه أي أعباء مالية ما عدا الضرائب على الأرباح التي تطبق بعد السنة الثالثة من انطلاق المشروع وبالتالي يمكن تنفيذ المشروع من الناحية القانونية.

ثانياً: دراسة الجدوى البيئية للمشروع.

تهدف دراسة الجدوى البيئية للمشروع إلى معرفة الآثار المترتبة من المشروع على البيئة، والآثار المترتبة من البيئة على المشروع سواء كن الأثر سلبي أو إيجابي.

¹ _ مقابلة شخصية مع صاحب المشروع.

1_ أثر البيئة على المشروع: تؤثر البيئة على مشروع شركة biofertech المراد الاستثمار فيه من خلال عدة جوانب أهمها الموقع الذي سوف يتمركز فيه هذا المشروع فهو في منطقة السوق المتواجدة في ولاية تيارت والتي تحتوي على كافة الشروط اللازمة لقيام المشروع من مواد أساسية المتمثلة في الفضلات المنجمية والعضوية، بالإضافة إلى توفر الكهرباء، قنوات الصرف الصحي وكذا وسائل النقل مما يجعل من إقامة المشروع أمراً يسيراً، وهو ما يساعد صاحب المشروع على إقامة مشروعه بكل سهولة؛

2_ أثر المشروع على البيئة: إن الحفاظ على البيئة ونظافة المحيط مسؤولية يجب مراعاتها من قبل كل أفراد المجتمع عامة، ومن مسيري المشروع خاصة، حيث أن المشروع المراد إنجازه يؤثر على البيئة بطريقة إيجابية حيث أنه يقوم بتحويل الفضلات المنجمية والعضوية الضارة بالبيئة إلى أسمدة عضوية لها تأثير كبير في تحسين خصائص التربة مع تحقيق المتطلبات الصحية والبيئية للمنطقة، فهو يقوم بجمع الفضلات العضوية والمنجمية وفرزها ومن ثم تحويلها إلى أسمدة عضوية متنوعة وما تبقى من المواد الأساسية يتم استعماله في مجالات أخرى.¹

المطلب الثالث: دراسة الجدوى التسويقية والفنية والاجتماعية للمشروع.

من أجل معرفة جدوى أي مشروع استثماري لأبد من عمل مجموعة من الدراسات المتعلقة به، ويكون للدراسة التسويقية نصيب كبير منها فهي تمهد للقيام بالدراسة الفنية للمشروع المقترح من أجل تسهيل عملية التقييم ومعرفة الجوانب التسويقية والفنية للمشروع محل الدراسة، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

أولاً: دراسة الجدوى التسويقية.

نعتمد في دراستنا للجدوى التسويقية على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعرض والطلب للمنتج الخاص بنا ومدى قدرته على منافسة المنتجات الأخرى بالإضافة إلى دراسة السوق المتعلق بمجال اختصاصنا.

1_ دراسة السوق: يتم في هذه الدراسة تحديد الاحتياجات المستهلك واهتمامات الشريحة المهتمة بالسلعة المعروضة، بالإضافة إلى تحديد فجوات السوق وأخطاء المنافسين من أجل تفاديها في مشروعنا، كما يتم تحديد حجم الطلب على المنتج المقدم، مما يساعد على فهم السوق ووضع خطط واستراتيجيات عمل ناجحة من أجل الوصول إلى أفضل مزيج تسويقي؛²

2_ المنافسة: نسبة المنافسة في مثل هذه المشاريع تكاد تكون منعدمة بسبب قلة المشاريع المشابهة، ومنه يمكن القول بأن المنافسة لا تشكل عائقاً أمام قيام مشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة biofertech، وما يحدد عدد المقبلين

¹ _ مقابلة شخصية مع صاحب المشروع.

² _ دراسة ميدانية للمشروع.

على السلعة المقدمة من طرف المشروع هو جودة المنتج ومدى فعاليته في تحسين خصائص التربة باستعمال تكنولوجيا متطورة من أجل نتائج أفضل.

3_ دراسة العرض: إن عدد المصانع المنتجة للأسمدة العضوية في بلدية السوقر منعدم ومنه فإن مشروع محل الدراسة يقدم عرض وحيد للمستهلك فهو يوفر أسمدة عضوية تساعد في تحسين خصائص التربة واستصلاحها مما يجعل من المنتج المعروض محل اهتمام من طرف المستهلك.

ثانياً: دراسة الجدوى الفنية للمشروع.

تعتبر الدراسة الفنية للمشروع من أهم أركان دراسات الجدوى، والتي تعتمد عليها بقية الدراسات نظراً لأهميتها فهي تقوم على البيانات والمعلومات التي توفرت لدينا من الدراسات التسويقية.

1_ موقع المشروع: يتواجد المشروع ببلدية السوقر ولاية تيارت وهي منطقة تتميز بتوفر جميع مستلزمات اللازمة لقيام المشروع محل الدراسة من ماء، كهرباء، غاز والمواد الأساسية، وتبلغ مساحة أرض المشروع 256 متر مربع في انتظار توفير أرض أخرى في المنطقة الصناعية التي ستكون في حوالي 10 هكتار.¹

2_ الأيدي العاملة: يحتاج المشروع إلى عمالة مؤهلة في هذا المجال حيث يمكن تقسيم فريق العمل إلى ما يلي:

- صاحب المشروع، يشرف على التسيير وتوريد المصنع بما يلزمه من مواد أولية ومعدات وغيرها؛
- محافظ حسابات، يقوم بحساب المصاريف والأرباح وصرف أجور العمالة؛
- مهندس تقني يشرف على الآلات؛
- مهندس تقني في الإعلام الآلي؛
- دكتورين مختصين في مجال خصائص التربة؛
- مختص في العلوم الزراعية؛
- عاملين مكلفين بمهام إدارة وتسيير الأجهزة ؛
- ثلاث عمال مكلفين بالتغليف وحمل المنتجات المصنعة؛
- عامل نظافة يعمل بصفة دورية على نظافة مكان العمل.

3_ تحديد الطاقة الإنتاجية: تم تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع بناءً على عدد الأجهزة ، حيث تستغرق الحصة الواحدة ساعتين ، ويحتوي المصنع على 3 أجهزة، ويقدر وقت العمل بـ 08 ساعة في اليوم ، ووفقاً للمعلومات المقدمة من قبل الجهات المختصة، يمكن تحديد الطاقة الإنتاجية للمصنع على 16 حصة في اليوم.

¹ _ دراسة ميدانية للمشروع.

4_ احتياجات ومستلزمات الإنتاج: يحتاج مصنع إنتاج الأسمدة المتنوعة إلى عدة أجهزة ومستلزمات والتي تتمثل فيما يلي:

- مجرفة المخلفات الزراعية لإنتاج السماد العضوي؛
- ماكينة خلط السماد العضوي؛
- ماكينة صنع حبيبات السماد العضوي؛
- مجفف دوراني؛
- غريال السماد العضوي؛
- ميزان من الحجم الكبير؛
- شاحنة نقل.¹

ثالثا: دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع.

تعتمد الدراسة الاجتماعية على سلوك الأفراد والقيم الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع، والتي تتغير من وقت إلى آخر مما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة حدوثها في المجتمع والتي يمكن أن تخلق تأثيرا كبيرا على نوعية الإنتاج أو الخدمة في المشروع ومواصفاته.

1_ أثر المشروع على خلق فرص جديدة للعمل: إن إقامة مشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة يساهم في خلق العمالة وتنمية كفاءاتهم ومهاراتهم حيث يساعد المشروع في خلق فرص جديدة للعمل، يساعد من خلالها على الحد من ظاهرة البطالة وبالتالي فهو يساعد في رقي المجتمع وترسيخ النمو الفكري والعقلي للشباب.

2_ أثر المشروع على المجتمع المقام فيه: يخلق المشروع لدى أبناء المجتمع روح الاستثمار والشغف بإقامة المشاريع، ويعمل على دعم الرغبة في تحسين الظروف المعيشية والمزيد من الانضباط والتوعية الفكرية في المجتمع.

¹ _ مقابلة شخصية مع صاحب المشروع.

المبحث الثالث: دراسة الجدوى المالية للمشروع.

تهتم دراسة الجدوى المالية بقياس ربحية المشروع من ناحية التجارية إلى جانب تحديد مصادر التمويل والهيكل التمويلي المقترح للمشروع وتقيس دراسة الجدوى المالية الربحية المتوقعة للمشروع من وجهة نظر المستثمر عن طريق إعداد قوائم مالية ترتب فيها كل من التكاليف الاستثمارية، تكاليف الإنتاج والإيرادات المتوقعة خلال عمر المشروع، وهذا بهدف معرفة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته طويلة وقصيرة المدى.

المطلب الأول: القوائم المالية للمشروع.

تعتبر القوائم المالية مجموعة البيانات المالية التي يتم عرضها من طرف صاحب المشروع، تحتوي على التكاليف الاستثمارية، التكاليف التشغيل والإيرادات المتوقعة للمشروع

1_ قائمة الاستثمار: وتتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (02-05): قائمة الاستثمار.

العنوان	الثلث	القيمة الإجمالية
مساهمة صندوق الضمان	144201.23	144201.23
التأمين	275406.54	275406.54
النفقات الأولية	100000.00	100000.00
معدات الإنتاج	3570000.00	3570000.00
معدات المحلية	3750000.00	3570000.00
معدات مستوردة	/	/
معدات أخرى	5620000.00	5620000.00
القوى العاملة	100000.00	100000.00
المجموع	9809607.77	9809607.77

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية-تيارت.

تحديد مصادر التمويل: يعتمد هذا المشروع على التمويل بصيغة التمويل الثلاثي ويتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-06): مصادر التمويل

المبلغ ب دج	النسبة	مصادر التمويل
196192.16	2%	المساهمة الشخصية
2746690.18	28%	تمويل الوكالة
6866725.44	70%	القرض البنكي
908607.77	100%	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية- تيارت.

3_ جدول الاهتلاك القرض البنكي : يتم تسديد القرض المصرفي على مدار 08 سنوات على النحو التالي:

الجدول رقم (02-07): اهتلاك القرض البنكي

6866725.44				مبلغ البنك
8				المدة
5.5%				معدل الفائدة
100%				معدل المكافأة
0.00%				سعر الفائدة الحقيقي
144201.23				المساهمة في الدفع
السنوات	ابتدائي	قيمة السداد	الفوائد المصرفية المدفوعة	مساهمة صندوق الضمان
السنة 01	0.00	6866725.44	0.00	24033.54
السنة 02	0.00	6866725.44	377669.90	24033.54
السنة 03	0.00	6866725.44	377669.90	24033.54
السنة 04	1373345.09	6866725.44	377669.90	24033.54
السنة 05	1373345.09	54893380.35	302135.92	19226.83
السنة 06	1373345.09	4120035.27	1226601.94	14420.12
السنة 07	1373345.09	274490.18	151067.96	9613.42
السنة 08	1373345.09	1373345.09	75533.98	4806.71

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية.

4_ الميزانية الافتتاحية: كانت الميزانية الافتتاحية للمشروع محل الدراسة على الشكل التالي:

الجدول (02-08): الميزانية الافتتاحية.

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
196192.16	1-الأموال الخاصة		
			2-الاستثمارات
		100000.00	مصاريف إعدادية
		144201.23	CFG
		275406.54	التأمينات
		3570000.00	تجهيزات الإنتاج
		0.00	الأدوات
		5620000.00	عتاد متنقل
		0.00	معدات مكتب
		0.00	معدات إعلام الي
		0.00	التهيئة
		0.00	مصاريف أخرى
			3-المخزونات
		0.00	مواد وموارد
	5-ديون الاستثمار		4-المدينون
6866725.44	قروض بنكية	100000.00	الصندوق والبنك
2746690.18	قروض أخرى	0.00	تكاليف الإيجار
0.00	قروض أخرى		
9809607.77	المجموع	9809607.77	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية.

5_ الميزانية التقديرية: بلغت مدة المشروع 08 سنوات وفيما يلي نعرض الميزانية التقديرية له

الجدول رقم (02-09): الميزانية التقديرية للسنة 01 والسنة 02

السنة 02			السنة 01			الأصول
المبلغ الصافي	الاهتلاك والمؤونة	المبالغ	المبلغ الصافي	الاهتلاك والمؤونة	المبالغ	
6539764.66	3169843.11	9709607.77	8124686.22	1584921.55	9709607.77	2- الإستثمارات
86520.74	57680.49	144201.23	115360.99	28840.25	144201.23	المساهمة في صندوق الضمان
165243.92	110162.62	275406.54	220325.23	55081.31	275406.54	التأمينات
60000.00	40000.00	100000.00	80000.00	20000.00	100000.00	مصاريف إعدادية
2856000.00	714000.00	3570000.000	3213000.00	357000.00	0.00	تجهيزات الإنتاج
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الأدوات
3372000.00	2248000.00	5620000.00	4496000.00	1124000	5620000.00	عقاد متنقل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدات مكتب
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدات إعلام الي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التهيئة
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	مصاريف أخرى
0.00			0.00			3- المخزونات
						مواد وموارد
3717578.13			1763959.92			4-المدينون
1115273.44			529187.98			الصندوق
2602304.69			1234771.94			البنك
0.00			0.00			تكاليف الإيجار
10257342.79			9888646.14			المجموع
						الخصوم
196192.16			196192.16			1-الأموال الخاصة
						النتيجة
						2- ديون الإستثمار
6866725.44			6866725.44			قروض بنكية
2746690.18			2746690.18			قروض أخرى
						ANSEJ
						ديون الموردون
						ديون قصيرة الأجل
0.00			0.00			ديون الاستغلال
447735.02			79038.37			النتيجة
10257342.79			9888646.14			المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية.

الجدول رقم (02-10): الميزانية التقديرية للسنة 03 والسنة 04

السنة 04			السنة 03			الأصول
المبلغ الصافي	الاهتلاك والمؤونة	المبالغ	المبلغ الصافي	الاهتلاك والمؤونة	المبالغ	
3369621.55	6339686.22	9709607.77	4954843.11	4754764.66	9709607.77	2- الإستثمارات
28840.25	115360.99	144201.23	57680.49	86520.74	144201.23	المساهمة في صندوق الضمان
55081.31	220325.23	275406.54	110162.62	165243.92	275406.54	التأمينات
20000.00	80000.00	100000.00	40000.00	60000.00	100000.00	مصاريف إعدادية
2142000.00	148000.00	3570000.00	2499000.00	1071000.00	3570000.00	تجهيزات الإنتاج
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الأدوات
1124000.00	4496000.00	5620000.00	2248000.00	3372000.00	5620000.00	عتاد متنقل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدات مكتب
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدات إعلام الي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التهيئة
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	مصاريف أخرى
0.00			0.00			3- المخزونات
						مواد وموارد
7441803.23			5593503.19			4- المدينون
2232540.97			1678050.96			الصندوق
5209262.26			3915452.24			البنك
0.00			0.00			تكاليف الإيجار
10811724.79			10548346.30			المجموع
						الخصوم
196192.16			196192.16			1- الأموال الخاصة
						النتيجة
						2- ديون الإستثمار
6866725.44			6866725.44			قروض بنكية
2746690.18			2746690.18			قروض أخرى ANSEJ
						ديون الموردون
						ديون قصيرة الأجل
0.00			0.00			ديون الإستغلال
1002117.01			738738.53			النتيجة
10811724.79			10548346.3			المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية.

الجدول رقم (02-11): الميزانية التقديرية للسنة 05 والسنة 06

السنة 06			السنة 05			الأصول
المبلغ الصافي	الاهتلاك والمؤونة	المبالغ	المبلغ الصافي	الاهتلاك والمؤونة	المبالغ	
1428000.00	2142000.00	3570000.00	1785000.00	7924607.77	9709607.77	2- الإستثمارات
0.00	0.00	0.00	0.00	144201.23	144201.23	المساهمة في صندوق الضمان
0.00	0.00	0.00	0.00	275406.54	275406.54	التأمينات
0.00	0.00	0.00	0.00	10000.00	10000.00	مصاريف إعدادية
1428000.00	2142000.00	3570000.000	1785000.00	1785000.00	3570000.00	تجهيزات الإنتاج
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الأدوات
0.00	0.00	0.00	0.00	5620000.00	5620000.00	عتاد متنقل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدات مكتب
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدات إعلام الي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التهيئة
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	مصاريف أخرى
0.00			0.00			3- المخزونات
						مواد وموارد
8156723.46			7985009.00			4-المدينون
2447017.04			2395502.95			الصندوق
5709706.42			5589506.88			البنك
0.00			0.00			تكاليف الإيجار
9584723.46			9770009.8			المجموع
			3			
						الخصوم
196192.16			196192.16			1-الأموال الخاصة
						النتيجة
						2- ديون الإستثمار
4120035.27			5493380.35			قروض بنكية
2746690.18			2746690.18			قروض أخرى ANSEJ
						ديون الموردون
						ديون قصيرة الأجل
0.00			0.00			ديون الإستغلال
2521805.87			1333747.15			النتيجة
9584723.46			9770009.8			المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية.

الجدول رقم (02-12): الميزانية التقديرية للسنة 07 والسنة 08

السنة 08			السنة 07			الأصول
المبلغ الصافي	الامتلاك والمؤونة	المبالغ	المبلغ الصافي	الامتلاك والمؤونة	المبالغ	
714000.00	2856000.00	3570000.00	1071000.00	2499000.00	3570000.00	2- الإستثمارات
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	المساهمة في صندوق الضمان
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التأمينات
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	مصاريف إعدادية
714000.00	2856000.00	3570000.00	1071000.00	2499000.00	3570000.00	تجهيزات الإنتاج
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الأدوات
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	عتاد متنقل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدات مكتب
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدات إعلام الي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	التهيئة
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	مصاريف أخرى
0.00			0.00			3- المخزونات
						مواد وموارد
3602227.42			4618572.51			4-المدينون
1080668.23			1385571.75			الصندوق
2521559.19			3233000.76			البنك
0.00			0.00			تكاليف الإيجار
4316227.42			5689572.51			المجموع
						الخصوم
196192.16			196192.16			1-الأموال الخاصة
						النتيجة
						2- ديون الإستثمار
1373345.09			2746690.18			قروض بنكية
2746690.18			2746690.18			قروض أخرى ANSEJ
						ديون الموردون
						ديون قصيرة الأجل
0.00			0.00			ديون الإستغلال
0.00			0.00			النتيجة
4316227.41			5689572.51			المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولاتية.

المطلب الثاني: تقييم مشروع إنتاج الأسمدة المختلفة بالاستعمال معايير التقييم.

للحكم على المشروع الاستثماري بالنجاح أو الفشل يجب تقييم أدائه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية ومستوى ربحيته ولا يكون ذلك إلا بتطبيق المعايير اللازمة في عملية التقييم والمتمثلة في:

أولاً: معايير التقييم غير المخصصة.

هي المعايير التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود فهي تتعامل مع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة دون القيام بالخصم.

1_ معيار الاسترداد DR.

تتمثل هذه الطريقة في المدة اللازمة لاسترجاع صاحب المشروع الأموال المستثمرة في أسرع وقت وذلك عن طريق تراكم التدفقات النقدية الصافية خلال السنوات حتى تتساوى مع الاستثمار المبدئي ويتم حساب فترة الاسترداد الخاصة بالمشروع وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (02-13): حساب فترة الاسترداد.

السنوات	صافي التدفقات النقدية	التدفقات التراكمية
01	1663959,92	1663959,92
02	2032656,57	3696616,49
03	2323660,08	6020276,57
04	2587038,56	8607315,13
05	2918668,70	
06	3280176,08	
07	3674961,16	
08	4106727,42	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

بما أن التدفقات النقدية للمشروع غير متساوية يجب حساب مجموع التدفقات النقدية إلى غاية تغطية قيمة الاستثمار المبدئي.

ويتم حساب مدة الاسترداد من خلال الطريقة التالية:

من خلال جدول التدفقات النقدية الصافية نلاحظ أن صاحب المشروع يسترجع قيمة الاستثمار المبدئي والمقدرة ب 9809607.77 في السنة الرابعة وجزء من السنة الخامسة ومنه فترة الاسترداد:

$$2918668.70 \rightarrow 360$$

$$1202292.64 \rightarrow X$$

$$X = \frac{1202292.64 \times 360}{2918668.70} = 148.24 \approx 148j$$

من خلال حساب فترة الاسترداد اتضح لنا أن هذا المشروع سوف يسترجع أمواله في مدة 4 سنوات 4 أشهر و28 يوم وهي مدة قصيرة مقارنة مع العمر الإنتاجي للمشروع، مما يشجع صاحب المشروع ويسمح له بالحصول على فرص استثمارية أخرى.

2_ معدل العائد المحاسبي.

$$\frac{\sum_{t=1}^n Rnt}{n} = 100$$

$$MRn \times \frac{MRn}{C_0 - Cr} = TRC$$

$$MRn =$$

$$\frac{1663959.92 + 2032656.57 + 2323660.08 + 2587038.56 + 2918668.70 + 3280176.08 + 3674961.16 + 4106727.42}{8}$$

8

$$= 2823481,061 \text{ دج}$$

$$28.78\% = 100 \times \frac{2823481,061}{9809607,77} = TRC$$

يمكننا تفسير النتيجة المتحصل عليها من خلال مقارنة مع معدل الفرص البديلة السائد في السوق والذي بلغ 5.5%، ومعدل العائد المحاسبي 28.78% وبالتالي فإن العائد المحاسبي أكبر من معدل الفرص البديلة الفائدة السائد في السوق ومنه فإن هذا المشروع مقبول وفق هذا المعيار.

ثانياً: المعايير المخصوصة.

هي تلك المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، فهي تستخدم معدل الخصم في حسابها.

معيار صافي القيمة الحالية VAN:

يعد معيار القيمة الحالية أحد المعايير الهامة المستخدمة في تقييم المشاريع الاستثمارية، وتعتبر عن الفرق بين القيمة الحالية للأموال المستثمرة والقيمة الحالية لصادفي التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع وتحسب بالعلاقة التالية:

$$VAN = \sum_{t=1}^n Rnt(1+i)^{-t} + CR(1+i)^{-n} - I_0$$

حيث $Cr = 0$

ومعدل الفرص البديلة السائدة في السوق: 05.5%؛

معدل الخصم: 07%

الجدول رقم (02-14): حساب صافي القيمة الحالية.

السنوات	معدل الخصم 7%	التدفق النقدي السنوي	$Rnt(1 + i)^{-t}$
01	0.934579439	1663959.92	1555102.729
02	0.873438728	2032656.57	1775400.969
03	0.816297876	2323660.08	1896798.788
04	0.762895212	2587038.56	1973639.331
05	0.712986179	2918668.70	2080970.444
06	0.666342223	3280176.08	2185719.821
07	0.622749741	3674961.16	2288581.111
08	0.582009104	4106727.42	2390152.746
مجموع صافي القيمة الإجمالية			16146365.94

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

$$VAN = 16146365.94 - 9809607.77 = 6336758.17$$

بما أن صافي القيمة الحالية موجب فإن التدفقات النقدية السنوية المخصومة ستغطي نفقات الاستثمار، وتغطي تكلفة المشروع الاستثماري وبالتالي فإن المشروع مقبول وفق هذه الطريقة.

ثانياً: معيار مؤشر الربحية IR:

أحد المعايير المستخدمة في دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، ويستند إلى مفهوم القيمة الزمنية للنقود، ويمثل نسبة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية إلى تكلفة الاستثمار وحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{دليل الربحية} = \frac{\text{مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلية}}{\text{مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الخارجية}}$$

$$IR = \frac{16146365.94}{9809607.77} = 1.65$$

نلاحظ أن $IR > 01$ الصحيح وهذا يعني أن القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية للمشروع أكبر من تكلفته المبدئية وأن المشروع يدر أكبر ربح، مما يعني أن كل دينار مستثمر في هذا المشروع سيدر عليه 1.65 دج، مما سينتج عنه ربحاً وحدوياً قدره 0.65 دج.

ثالثاً: معدل العائد الداخلي TRI:

يعتبر من المعايير التي تستخدم في اتخاذ القرار الاستثماري والمفاصلة بين المشاريع، فهو عبارة عن معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية تساوي الصفر، فهو يمثل معدل الخصم الذي بموجبه تتساوى القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية الداخلية مع مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الخارجية ويحسب بالعلاقة التالية:

$$TRI = I^0 + \frac{VAN1(i2 - i1)}{VAN1 - VAN2}$$

وللحصول على صافي القيمة الحالية سوف نقوم بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (20_15): حساب معدل العائد الداخلي.

VAR2		VAR1		Rn	السنوات
VAN2	$(1.21)^{-t}$	VAN1	$(1.05)^{-t}$		
1375173.488	0.826446281	1584723.733	0.952380952	1663959.92	01
1388331.787	0.683013455	1843679.428	0.907029478	2032656.57	02
1311645.537	0.56447393	2007264.942	0.863837598	2323660.08	03
1206872.581	0.46650738	2128363.024	0.822702474	2587038.56	04
1125273.131	0.385543289	2286853.296	0.783526166	2918668.70	05
1045165.187	0.318630817	2447717.892	0.746215396	3280176.08	06
967732.1318	0.263331254	2611726.285	0.71068133	3674961.16	07
893743.5393	0.217629135	2779594.767	0.676839362	4106727.42	08
9313937.382		17689923.67			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

$$VAN1 = 17689923.67 - 9809607.77 = 7880315.9$$

$$VAN2 = 9313937.382 - 9809607.77 = -495670.388$$

ومنه معدل العائد الداخلي يساوي:

$$TRI = 0.05 + \frac{7880315.9 (0.21 - 0.05)}{7880315.9 - (-495670.388)}$$

$$TRI = 0.05 + \frac{1260850.544}{8375986.288}$$

$$= 0.05 + 0.15 = 0.2 \rightarrow 20\%$$

ومنه فإن المعدل العائد الداخلي الخاص بهذا المشروع أكبر من معدل الفرص البديلة السائد في السوق إذن المشروع مقبول اقتصاديا.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار الاستثماري للمشروع.

كل مشروع استثماري يهدف إلى جملة من الغايات التي أنشأ لها، ولمعرفة جدوى المشروع المقترح وجب القيام بجملة من الدراسات البيئية، التسويقية، القانونية، الفنية، الاجتماعية والمالية للحكم على صلاحية المشروع وقبوله في حالة ما إذا كان يحقق مستوى الربحية المطلوب.

أولاً: نتائج دراسة الجدوى.

من أجل إقامة أي مشروع استثماري يجب القيام بمجموعة من الدراسات الشاملة للإلمام بكافة نواحي المشروع حتى يتمكن المستثمر من اتخاذ القرار الاستثماري سواء بالتنفيذ أو التخلي عن فكرة المشروع، ففشل معظم المشاريع الاستثمارية راجع بالدرجة الأولى إلى إهمال أو عدم القيام بهذه الدراسات.

1_ دراسة البيئية والقانونية: من خلال دراستنا للمشروع من الناحية البيئية والقانونية تبين لنا ما يلي:

- هناك تأثير متبادل بين المشروع والبيئة حيث أن المشروع يؤثر على البيئة بطريقة إيجابية إذ أنه يساعد على التقليل من التلوث البيئي عن طريق تحويل الفضلات العضوية والمنجمية إلى أسمدة عضوية تساعد في تحسين خصائص التربة؛
- كما أن البيئة تؤثر أيضا بالإيجاب على المشروع حيث أنها توفر جميع متطلبات اللازمة لقيام المشروع من مواد أولية، كهرباء وماء؛
- توافق المشروع محل الدراسة مع القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار في الدولة.

2_ الدراسة التسويقية: من خلال دراستنا لعناصر السوق من عرض وطلب ومنافسة اتضح لنا أن المشروع مقبول

من جميع النواحي التسويقية كونه في متناول المستهلك باعتبار أن سعره في المتناول ومنطقي من جهة، ويمكن اعتباره في احتكار تام لعدم وجود منافسين له من جهة أخرى؛

3_ **الدراسة الفنية:** انطلاقا من نتائج الدراسة التسويقية يتم تحديد أسس الدراسة الفنية، فهي تشمل دراسة خصوصيات المشروع المقترح، حيث سيتم إقامة المشروع محل الدراسة في بلدية السوقر _ تيارت _ وهي منطقة تتوفر فيها كافة اللوازم التي يحتاجها المشروع، بالإضافة إلى تحديد كافة الاحتياجات التقنية المتمثلة في الأجهزة والمعدات والاحتياجات البشرية المتمثلة في الأيدي العاملة. وكانت نتائج هذه الدراسة في صالح المشروع.

4_ **الدراسة الاجتماعية:** من خلال إقامة مشروع إنتاج الأسمدة العضوية المختلفة تم تحقيق ما يلي:

- توفير فرص عمل للشباب البطال؛
- تسهيل عمل الفلاح من خلال القيام بالدراسات الشاملة لمستثمراته الفلاحية؛
- الرفع من الإنتاجية وبالتالي الرفع من الناتج القومي للدولة.

5_ **الدراسة المالية:** بناء على المعلومات المقدمة من صاحب المشروع والمتضمنة القوائم المالية لنشاط المشروع خلال 08 سنوات، بلغت تكلفت المشروع 908607.77 ، كما أنه مستفيد من الامتيازات الإعفاءات الضريبية خلال مدة القرض بموجب قرار من الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية، وبعد قيامنا بعملية تقييم المالي للمشروع اتضح لنا أن المشروع في وضعية مالية جيدة وعليه يمكن تجسيده على أرض الواقع.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية.

بعد القيام بتطبيق مختلف المعايير اللازمة لمعرفة مدى صلاحية مشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة توصلنا

إلى نتائج يمكن تحديدها كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (02_16): نتائج الدراسات.

المعيار	النتيجة	المرجعية	قبول أو رفض المشروع
DR	4 سنوات و 4 أشهر و 28 يوم	> 8 سنوات	مقبول
TRC	28.78%	< 5.5%	مقبول
VAN	6335463.3	< 0	مقبول
IR	1.65	< 1	مقبول
TRI	20.1%	< 5.5%	مقبول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

من خلال المعطيات المقدمة من طرف وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لاحظنا أن الدراسة التي قامت بها الوكالة اقتصر على استخدام معيار صافي القيمة الحالية، دون غيره من المعايير من أجل تقييم المشروع وإذا كانت قيمة موجبة وعلى أساسها يتم قبول تمويل المشروع.

ومن خلال دراستنا للقوائم المالية وتطبيق المعايير التقييم المالي المختلفة، توصلنا إلى نتائج مكنتنا من معرفة أن المشروع محل الدراسة ذو ربحية جيدة وجدوى استثمارية ممتازة، حيث أنه يسترجع قيمة استثماره المبدئي خلال السنة الخامسة وهي مدة جيدة بالنسبة لعمر المشروع المقدر بـ 08 سنوات، وعليه فإنه يشجع جميع الأطراف المعنية بتمويل المشروع وتجسيده على أرض الواقع، في أن معدل العائد المحاسبي كان أكثر من 5 أضعاف المعدل السائد في السوق مما يعطي ربحية أكبر للمشروع، كما أن مؤشر الربحية كان 1.65 مما يعني أن كل دينار مستثمر في هذا المشروع سيدر عليه 1.65 دج، مما سينتج عنه ربحاً وحدوياً قدره 0.65 دج، وصافي القيمة الحالية كان موجب مما يجعل المشروع ذو مردودية مالية جيدة، في حين أن معدل العائد الداخلي الخاص بهذا المشروع أكبر من معدل الفرص البديلة السائد في السوق مما يجعل المشروع مقبول من كل المعايير.

خلاصة الفصل:

تأتي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على رأس أجهزة دعم المقاولاتية التي يعرفها المقاول مقارنة بالوكالات الأخرى، وذلك من خلال مساهمتها العديدة في دعم قطاع الخدمات وبالتالي خلق مناصب الشغل والتقليل من البطالة.

حيث تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بصفة عامة ومختلف الجوانب التي ترتبط بها على مستوى فرع تيارت بصفة خاصة، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية لأحد المشاريع الممولة من طرفها، ودراسة جدواه من مختلف الجوانب وهذا بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية لبحثنا، حيث أظهرت النتائج المتحصل عليها من عملية التقييم بان هذا المشروع يحقق نتائج عالية وجيدة.

خاتمة

خاتمة

في الأخير توضح لنا أن المشاريع الاستثمارية هي أداة من أدوات الفعالة في تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة والكافية للانتقال من حالة الركود إلى التطور ورفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أنها تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني بشكل عام، ونظرا لأهمية المشاريع الاستثمارية يجب السعي إلى التقليل من نسب الفشل من خلال إجراء دراسات جدوى شاملة لكل نواحي المشروع قبل تنفيذه إذ تسمح هذه الدراسات بتحديد إمكانية النجاح المسبقة والقدرة على مواجهة المخاطرة المحتملة من قبل المستثمر.

فقد تبين لنا أن المشروع الاستثماري يجب أن يمر في دراسة جدواه بمرحلتين الأولى تمهيدية والثانية تفصيلية، فأما التمهيدية فتبدأ من توضيح الهدف الرئيسي من لإقامة المشروع وإعطاء فكرة أولية عن الأدوات اللازمة وكذا التخمين الأولي عن المردوديات الاقتصادية المتوقع من المشروع، كما أنها تساعد في المضي بدراسة المشروع وتبرير النفقات التي سوف تصرف على دراسة الجدوى التفصيلية، التي وجدنا فيها مجموعة من الدراسات يتم جمع فيها البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم المشروع، حيث أنه يتم فيها دراسة الجدوى القانونية التي تبرز الإطار القانوني للمشروع، معرفة حجم الامتيازات والإعفاءات الضريبية التي يمكن أن يتمتع بها المشروع، ومن ثم دراسة الجدوى البيئية التي يتم فيها معرفة الأثر المتبادل بين البيئة والمشروع، ولأنه لا يمكن تصور إنشاء مشروع لا يعرف صاحبه أن إنتاجه سيجد من يشتريه وجب عمل دراسة جدوى تسويقية لنتمكن من معرفة جميع جوانب السوق من عرض، طلب ومنافسة، ولا يكون ذلك إلا بإتباعه بدراسة جدوى فنية لتحديد الأدوات، الموقع، حجم الإنتاج والطاقات المتاحة في عملية الإنتاج، ومن ثم دراسة الجدوى الاجتماعية التي لاحظنا فيها كيف تكون الآثار الناجمة عن تنفيذ المشروع على المجتمع من خلال معرفة أثره على التوظيف والدخل القومي، كما تعرفنا كيف تكون الدراسة المالية أساس قبول المشروع وتنفيذه فهي تبين مدى ربحية المشروع المقترح فهي تعتمد على تطبيق مختلف المعايير في ظل ظروف التأكد التام، عدم التأكد والمخاطرة.

والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى جاهدة من أجل تطوير المشاريع الاستثمارية ومساعدة المؤسسات الناشئة فقد أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، التي لا تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية إلا بعد القيام بمجموعة من الدراسات الجدوى ولكن ما يعاب عليها هو اهتمامها بالجانب المالي وإهمالها للجوانب الأخرى مما يجعل المشروع قابلا لنسبة خطر كبيرة.

ومشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة الذي أجرينا الدراسة عليه تبين لنا أنه مشروع ذو جدوى جيدة فهو مقبول من جميع النواحي القانونية، البيئية، الفنية، الاجتماعية والمالية مما يجعله من المشاريع ذات معدل ربحية أكبر، كما أنه يساعد في الحد من ظاهرة التلوث البيئي فهو يقوم بتحويل الفضلات العضوية والمنجمية إلى أسمدة تساعد في تحسين خصائص التربة، ويوفر الوقت الجهد للفلاح.

1_ اختبار صحة الفرضيات:

• بالنسبة للفرضية الأولى التي مفاده: لا تختلف معايير التقييم المالي للمشروع الاستثماري مهما كانت الظروف، هذه الفرضية خاطئة ولقد تم التأكد في الفصل الأول أن معايير التقييم المالي تختلف باختلاف الظروف فمثلا معايير التقييم المالي في ظل ظروف التأكد التام تختلف اختلافا كليا عن معايير التقييم المالي في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، ففي ظل ظروف التأكد التام يتم التقييم بصنفين من المعايير تتمثل في معايير مخصصة ومعايير غير مخصصة، أما في ظل ظروف عدم التأكد فإن عملية التقييم تكون باستعمال معايير أخرى كمعيار التناؤم، معيار التناؤل، معيار الأرباح الضائعة وغيرها، في حين أن التقييم المالي في ظل ظروف المخاطرة فتكون باستعمال الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف وشجرة القرار .

• بالنسبة للفرضية الثانية التي مفادها: تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في اتخاذ قرار التمويل على دراسة جميع جوانب المشروع الاستثماري المقترح، هذه فرضية خاطئة حيث أنه من خلال دراسة حالة لمشروع ممول من طرف الوكالة تبين أن الوكالة تعتمد على الجانب المالي فقط في عملية تقييمها للمشروع الاستثماري المقترح وتستخدم فقط معيار صافي القيمة الحالية في عملية اتخاذ قرار التمويل، وهذا غير كافي للحكم على مدى صلاحية المشروع الاستثماري ويجب عليها القيام بمختلف الدراسات القانونية، البيئية، الفنية، الاجتماعية أيضا، والاستعانة بمختلف معايير التقييم المالي الأخرى معدل فترة الاسترداد، معيار معدل العائد المحاسبي، معيار معدل الداخلي ومؤشر الربحية، خصوصا في حالة المفاضلة بين مجموعة من المشاريع الاستثمارية المقترحة.

2_ نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة استطعنا الخروج بمجموعة من النتائج نبينها كما يلي:

- إن الاستثمار هو توظيف الأموال في المشاريع الاقتصادية بهدف تحقيق تراكم رأس المال ورفع القدرة الإنتاجية؛
- المشاريع الاستثمارية هي أساس دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف الدول والمؤسسات الناشئة؛
- تساهم دراسة الجدوى بمعرفة مدى صلاحية المشروع من عد جهات (قانونية، بيئية، فنية، تسويقية، اجتماعية ومالية)؛
- تمثل دراسة الجدوى القانونية والبيئية أحد العوامل التي تفصل في عملية قبول المشروع من عدمه؛

خاتمة

- تعتبر دراسة الجدوى التسويقية مفتاح من مفاتيح استمرارية الدراسات التفصيلية اللاحقة، وإهمالها قد يؤدي إلى فشل المشروع الاستثماري؛
- يجب توخي الحذر في اتخاذ القرار الاستثماري وذلك لما له من أهمية بالغة في عملية تنشيط الاستثمار؛
- تختلف معايير التقييم المالي باختلاف الظروف؛
- الهدف الأساسي من دراسة الجدوى المالية هو الوقوف على الآثار المالية المترتبة من خلال التقدير اللازم لحجم الموارد المالية اللازم لإقامة المشروع الاستثماري؛
- تقييم المشروع في حالة التأكد، عدم التأكد والمخاطرة لا تختلف من حيث سهولة الفهم والتطبيق ولا تتناقض فيما بينها وبالتالي فهي تسهل من عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستثمر؛
- من خلال الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لاحظنا غياب تام لدراسة الجدوى القانونية، البيئية، الفنية، التسويقية والاجتماعية.
- تغيير اسم الوكالة الوطنية لدعم الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع إضافة جملة من الشروط التي فرضتها الوكالة على أصحاب المؤسسات الناشئة وكذا أصحاب المشاريع الاستثمارية؛
- تساعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من خلال الإعانات والامتيازات المقدمة من طرفها في نجاح المشاريع الاستثمارية؛
- الاهتمام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالدراسة المالية للمشروع المقترح، حيث يعتبر الجانب المالي أساس اتخاذ قرار بتمويل المشروع بالنسبة للوكالة؛
- من خلال دراسة مشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة وجدنا أن المشروع مقبول وناجح حيث أنه يسترجع تكاليفه خلال سنة الخامسة ويتميز بربحية وعائد تمكنه من مواجهة الظروف المحيطة به؛
- مشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة يتمتع بالشخصية القانونية وفق ما يحدده القانون الجزائري؛
- يساهم مشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة في الحفاظ على البيئة فهو يقوم بتحويل الفضلات العضوية والمنجمية إلى أسمدة تساعد في تحسين خصائص التربة؛
- مشروع إنتاج الأسمدة المتنوعة يوفر مناصب شغل للشباب البطال إذا هو يساهم في الناتج القومي للدولة.

3_ توصيات واقتراحات:

بعد تناول موضوع التقييم المالي للمشاريع كآلية لتحديد جدوى المشروع والذي يعتبر من المواضيع الهامة من ناحية الجانب النظري والتطبيقي على سواء، استخلصنا جملة من التوصيات نذكرها كما يلي:

- يجب الاهتمام بالاستثمار وإزالة المعوقات التي تواجه المشاريع الاستثمارية؛
- يجب الإلمام بالأسس والمبادئ التي تقوم عليها المشاريع الاستثمارية وهذا من أجل تجنب الخطر بالنسبة للمستثمر الذي يريد أن يستثمر أمواله؛
- يجب تقدير العوائد المتوقعة من الاستثمار بصفة دقيقة، وكذا التدفقات الداخلة والخارجة للمشروع؛
- تشجيع المشاريع الاستثمارية المحلية من خلال تسهيل عملية الاستثمار والاستفادة من الإعفاءات الضريبية؛
- ضرورة القيام بدراسات الجدوى القانونية، البيئية، الفنية، التسويقية، الاجتماعية للمشروع المراد الاستثمار فيه وعدم الاكتفاء بدراسة الجدوى المالية فقط؛
- الأخذ بعين الاعتبار عنصر الخطر في عملية التقييم لأن أي خطأ في تنفيذ مشروع غير فعال قد يشكل خسائر كبيرة لصاحب المشروع؛
- يجب على المؤسسات والهيئات المعنية مراعاة دراسة الجدوى وتقييم المشاريع لأنها أساس نجاح أي مشروع استثماري.؛
- إدارة المشاريع الاستثمارية من طرف خبراء في مجال الإدارة والتسيير؛
- يجب على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أن لا تعتمد على صافي القيمة الحالية فقط في عملية تقييم المشروع، بل الاعتماد على باقي المعايير في عملية اتخاذ القرار الرشيد؛

4_ آفاق الدراسة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة حاولنا جمع أكبر قدر من المعلومات النظرية ومحاولة الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع المتمثل في التقييم المالي للمشاريع كآلية لتحديد جدوى المشروع وأهميته في معرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري المقترح مشاريع كآلية لتحديد جدوى المشروع وأهميته في معرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري المقترح إلى أنه تبين لنا أنه يوجد آفاق أخرى نحتاج إلى التعمق فيها منها:

- واقع التقييم المالي ودراسة الجدوى في الجزائر؛
- دور دراسة الجدوى في رفع من الكفاءة الإنتاجية؛
- معوقات دراسة الجدوى وأثرها على المشاريع الاستثمارية؛

خاتمة

- تطوير معايير التقييم المالي كأداة لتطوير دراسة الجدوى؛
- تقييم المشاريع الاستثمارية في حالة تداخل الظروف الحيطية بالمشروع.

قائمة المراجع

I. الكتب

1. أحمد تميم، دور دراسات الحدوى والتحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمان، دار المستقبل، بورسعيد، مصر، ب ط، 1996.
2. أمين السيد أحمد لطفي، الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الحدوى المالية للاستثمار : مناهج التخطيط والرقابة على اقتصاديات المشروعات الاستثمارية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ب ط، 1998.
3. باري رندر، نمذجة القرارات وبحوث العمليات باستخدام صفحات الانتشار الإلكتروني، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ب ط، 2007.
4. جلال ملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ب ط، 1991.
5. جهاد صياح بني هني وآخرون، بحوث عمليات الأساليب الكمية في إدارة الأعمال، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2013.
6. دلال صادق الجواد، حميد ناصر القتال، بحوث العمليات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ب ط، 2008.
7. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار (المالي والحقيقي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 4، 2007.
8. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات حدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2003.
9. طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2008.
10. عاطف وليم اندراوس، دراسة الحدوى الاقتصادية للمشروعات (الأطروحات، الأسس، القواعد والمعايير)، دار الفكر الجامعي، مصر، ب ط، 2007.
11. عبد الله حسين جوهر، إدارة المشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2011.
12. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الحدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2000.
13. عثمان إبراهيم السيد، تخطيط وتنفيذ المشروعات، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، ط 2، 1997.
14. علي يوسف، منذر مرهج، تقييم المشاريع ودراسة الحدوى، دار الجامعية الافتراضية السورية للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ب ط، 2018.
15. عهود عبد الحفيظ علي خصاونة، مبادئ الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010.
16. قحطان سيوفي، اقتصاديات المالية العامة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط 1، 1989.
17. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الحدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2005.
18. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2011.
19. محفوظ جودة وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، ط 2، 2010.

قائمة المراجع

20. محمد أحمد طروانة، سليمان عبيدات، مقدمة في بحوث العمليات، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط 2، 2010.
21. محمد براق وآخرون، مدخل إلى السياسة المالية، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2015.
22. محمد صالح الحناوي، محمد توفيق ماضي، بحوث العمليات في تخطيط ومراقبة الإنتاج، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2000.
23. محمد محمود العرجوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الحدود الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2010.
24. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الياض للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2013.
25. منعم زمير الموسوي، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2009.
26. موفق بن عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010.
27. مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2009.
28. نعيم نمر داود، دراسة الحدود الاقتصادية، دار البداية، عمان، الأردن، ب ط، 2011.
29. يحي أبو الفتوح، دراسات حدود المشروعات، طباعة كلية التجارة، الإسكندرية، مصر، ب ط، 1999.
30. يحيى عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسات الحدود المشروعات، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2003.

II. الأطروحات والرسائل الجامعية

31. بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الإسمنت بني صاف (S.CI.BS)، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص بحوث عمليات وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
32. سفيان فنيط، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربة شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.
33. زهية حوري، سحنون محمد، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المنتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

III. المجالات

34. أوسرير منور، جيلالي بن حاج، فتيحة مغراوة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، محلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 5، العدد 2009، 7.
35. بن شاعة وليد، علماوي أحمد، بن أوزينة بوحفص، دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح الاستثماري، محلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2019.

قائمة المراجع

36. بودرة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر، مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي، أفلو، البيض، الجزائر، العدد 01، 2022.
37. تمجدين نور الدين، دراسة الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالية العلمية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 7، العدد 7، 2009.
38. فتيحة زايدي، دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدماج البطالين مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المدرسة العليا للأساتذة، ورقلة، الجزائر، العدد 3، 2022.
39. نصيرة حمودة، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري والتمويلي دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (عناية)، مجلة دفاتر بواذكس، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2016.

IV. المقابلات

40. مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالتية.
41. مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الإدارة والوسائل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالتية.
42. مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالتية.
43. مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المرافقة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالتية.
44. مقابلة شخصية مع صاحب المشروع.
45. مقابلة مع رئيس مصلحة المرافقة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالتية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

46. Abdellah Boughaba, Analyse et évaluation de projets, Berti Ed, Alger, Algérie, E01, 1998.

المخلص

إن اتخاذ قرار التمويل لا بد وان تسبقه دراسة جدوى التي من أجل معرفة مدى صلاحية المشروع الاستثماري والإلمام بكل جوانبه وذلك عن طريق إخضاعه لعدة معايير تساعد في قياس ربحية المشروع واتخاذ قرار القبول أو الرفض للمشروع المقترح، ومن هنا تبرز أهمية معايير التقييم المالي ومدى مساهمتها في قياس مردودية المشاريع الاستثمارية.

وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المشاريع الاستثمارية وطرق تقييمها من خلال دراسة الجدوى كآلية قرار لتمويل المشاريع وقد تم التركيز على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمعايير المطبقة لقبول ورفض المشاريع المقدمة وتم التوصل إلى عدة نتائج كان أهمها اعتماد معيار صافي القيمة الحالية فقط في قبول ورفض المشاريع المقترحة، حيث أن هذا المعيار يعتمد في قياسه على التدفقات النقدية، الأمر الذي جعل هذا المعيار يفتقر على الواقعية في قياس مردودية هذا المشروع، وعلى الوكالة إعادة النظر في طريقة دراستها للمشاريع بالاعتماد على باقي المعايير.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، المشاريع الاستثمارية، دراسة الجدوى، معايير التقييم، اتخاذ القرار.

Summary

Taking the financing decision must be preceded by a feasibility study that will allow measuring the viability of the investment project and familiarity with all its aspects, by subjecting it to several criteria that help measure the project's profitability and make the decision to accept or reject the proposed project. Hence the importance of financial evaluation criteria and the extent of Its contribution to measuring the profitability of investment projects.

The study aimed to shed light on investment projects and methods of evaluating them through a feasibility study as a decision mechanism for financing projects. The focus was on the National Agency for Support and Development of Entrepreneurship and the applied criteria for accepting and rejecting submitted projects. Several results were reached, the most important of which was the adoption of the net present value criterion only in acceptance and rejection. Proposed projects, as this criterion depends on cash flows for its measurement, which made this criterion lack realism in measuring the profitability of this project, and the agency should reconsider its method of studying projects based on the rest of the criteria.

.Keywords: investment, investment projects, feasibility study, evaluation criteria, decision making

